

جمهورية مصر العربية

الأزهر الشريف

قطاع المعاهد الأزهرية

الإدارة المركزية للمكتبات و الكتب و الوسائل و المعامل

نفائس البيان شرح الفرائد الحسان في عد آي القرآن

تأليف

خادم العلم والقرآن

عبد الفتاح القاضى

المقرر على الصف الثالث بالمرحلة العالية

بمعاهد القراءات الأزهرية

طبع على نفقة

قطاع المعاهد الأزهرية

١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ

٢٠١٦ - ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد هادى الخلق إلى طريق الحق، وعلى آله وصحبه والتابعين. أما بعد: فيقول العبد الفقير إلى لطف ربه الغنى عبد الفتاح بن عبد الغنى القاضى لقبا، الشافعى مذهباً، الأزهرى تربية، النقشبندى طريقة، الدمنهورى بلداً. هذا شرح وجيز لنظمى فى علم الفواصل المسمى "الفرائد الحسان فى عد آى القرآن" عمدت فيه إلى عذوبة اللفظ، وسهولة العبارة، وسلامة التركيب، والله أسأل أن يجنبنى عثرة اللسان، وزلة القدم، ويمنحنى الإخلاص فيما قصدته من تقريب هذا العلم، وتيسيره على الطالبين وهو حسبى ونعم الوكيل.

قلت

أَحْمَدُ رَبّى وَأصَلُى سَرْمَداً   عَلَى رَسُول الله مِصْبَاحُ الهُدَى

وأقول: الحمد معناه الثناء على الله تعالى على جهة التعظيم، والصلاة من الله تعالى: الرحمة والإحسان، ومن العبد التضرع والدعاء، والسرمد الدائم، وقد بدأت نظمى بالحمد تأسيا بالقرآن الكريم حيث كانت أول سورة منه مبدوءة بالحمد، وثنيت بالصلاة على رسول الله لعظيم فضلها، وكثرة أجرها كما وردت بذلك صحاح الأحاديث وحسبنا فى ذلك قوله : "من صلى علىَّ صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشرا" رواه مسلم' والمعنى: أثنى على خالقى، ومدبر أمرى بما هو أهل له، وأسأله تبارك وتعالى أن يصلى على رسول الله صلاة ترفع درجاته، وتزيد فى كماله، صلاة دائمة لا انقطاع لها فإنه عليه الصلاة والسلام قد هدانا إلى النور المبين، والصراط المستقيم.

قلت:

وَهَاكَ خُلْفَ عُلَمَاءِ العَدَدِ　　　فى الآى مَنْظُومًا عَلى المُعْتَمَد

سَمَّيْتُهُ الفَرَائدَ الحِسَانَا　　　أرْجُو بِهِ القَبُولَ والإِحْسَانَا

وأقول: هاك اسم فعل أمر بمعنى خذ، والخلف بمعنى الاختلاف، والآية فى اللغة العلامة، وفى الاصطلاح طائفة من القرآن الكريم ذات مبدأ ومقطع علمت بالتوقيف من الشارع، وجعلت دلالة وعلامة انقطاع الكلام وعلى صدق المخبر بها، والفرائد جمع فريدة، وهى الجوهرة النفيسة. والحسان جمع حسناء والمعنى: خذ أيها الطالب المختلف فيه بين العلماء الذين بحثوا فى عدد آى القرآن الكريم حال كون هذا المختلف فيه منظوماً ليسهل عليك حفظه وضبطه وحال كونه ثابتاً على القول الذى اعتمده العلماء وآثروه بالقبول. وقد سميت هذا المنظوم «الفرائد الحسان» تشبيها له فى اتساقه وانتظامه وعظم قيمته بالجواهر الحسان وأنا أرجو بسبب هذا النظم القبول من الله تبارك وتعالى لعملى، والإحسان إلىَّ فى الدنيا والآخرة، لأنى خدمت به ناحية من القرآن الكريم وهى بيان المواضع التى وقع خلاف العلماء فى عدها آية وعدم عدها، وهى ناحية هامة لها فوائد جليلة ستقف عليها قريبا إن شاء الله تعالى وقد اقتفيت فى هذا النظم أثر الإمامين الجليلين أبى عمرو الدانى فى كتابه «البيان» والشاطبى فى «ناظمة الزهر» وجعلت هذين الكتابين عمدتى ومرجعى فيما يتعلق بجميع أئمة العدد، وأما العدد الحمصى فإنهما لم يتعرضا له فجعلت عمدتى فى بيانه «تحقيق البيان» ونظمه لخاتمة المحققين الشيخ محمد المتولى و «إتحاف فضلاء البشر» للأستاذ الفاضل الشيخ البنا و «لطائف الإشارات» للعلامة القسطلانى: وقبل الشروع فى المقصود يحسن بنا أن نبين معنى الفاصلة، والطرق التى تعرف بها، وفوائد معرفتها ونذكر علماء العدد موجزين القول فى ذلك فنقول:

الفاصلة: هى آخر كلمة فى الآية نحو: العالمين، نستعين، مآب، بصيراً، أحد، وهى مرادفة لرأس الآية.

طريق معرفة الفواصل: هى أربعة: الأولى: مساواة الآية لما قبلها وما بعدها طولاً وقصراً.

الثانية: مشاكلة الفاصلة لغيرها مما هو معها فى السورة فى الحرف الأخير منها أو فيما قبله.

الثالثة: الاتفاق على عد نظائرها فى القرآن الكريم.

الرابعة: انقطاع الكلام عندها.

فوائد معرفة الفواصل: لمعرفتها فوائد جليلة وفيما يلى أهمها:

الأولى: يحتاج لمعرفة الفواصل لصحة الصلاة. فقد قال الفقهاء فيمن لم يحفظ الفاتحة يأتى بدلها بسبع آيات فمن لم يكن عالما بالفواصل لا يمكنه أن يأتى بما يصحح صلاته.

الثانية: يحتاج إليها للحصول على الأجر الموعود به على قراءة عدد معين من الآيات فى الصلاة.

الثالثة: كون هذه المعرفة سببا لنيل الأجر الموعود به على تعليم عدد مخصوص من الآيات أو قراءته عند النوم مثلا.

الرابعة: الاحتياج إلى هذا الفن فى معرفة ما يسن قراءته بعد الفاتحة فى الصلاة، فقد نصوا على أنه لا تحصل السنة إلا بقراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة. ومن يرى منهم وجوب القراءة بعد الفاتحة لا يكتفى بأقل من هذا العدد.

الخامسة: اعتباره لصحة الخطبة فقد أوجبوا فيها قراءة آية تامة.

السادسة: توقف معرفة الوقف المسنون على هذا العلم. فالوقف على رءوس الآى سنة. وإذا لم يكن القارئ على خبرة بهذا الفن لا يتأتى له معرفة الوقف المسنون، وتمييزه من غيره.

السابعة: اعتبار هذا الفن فى باب الإمالة فإن من القراء من يوجب إمالة رءوس آى سور خاصة كرءوس آى السور الآتية: طه، النجم، الأعلى، الشمس، الضحى، العلق، فإن ورشا وأبا عمرو يقللان رءوس آى هذه السور قولا واحداً، فلو لم يعلم القارئ رءوس الآى عند المدنى الأول والبصرى لا يستطيع معرفة ما يقلل ورش باتفاق، وما يقلل بالخلاف، وكذا يقال بالنسبة لأبى عمرو.

علماء العدد: هم سبعة على المشهور: المدنى الأول، المدنى الأخير، المكى، البصرى، الدمشقى، الحمصى، الكوفى، وسنأتى على بيانهم واحدا واحدا إن شاء الله تعالى.

المدنى الأول: هو ما يرويه نافع عن شيخيه أبى جعفر - يزيد بن القعقاع- وشيبة بن نصاح، وهذا هو ما يرويه أهل الكوفة عن أهل المدينة بدون تعيين أحد منهم، بمعنى أنه متى روى الكوفيون العدد عن أهل المدينة بدون تسمية أحد منهم، فهو عدد المدنى الأول عن ورش عن نافع عن شيخيه، والحاصل أن المدنى الأول هو ما رواه نافع عن شيخيه لكن اختلف أهل الكوفة والبصرة فى روايته عن المدنيين. فأما أهل الكوفة فرووه عن أهل المدينة بدون تعيين أحد منهم. ورواه أهل البصرة عن ورش عن نافع عن شيخيه، وعدد آى القرآن فى رواية الكوفيين عن أهل المدينة ٦٢١٧. وفى رواية أهل البصرة عن ورش ٦٢١٤. والذى اعتمده الإمام الشاطبى رواية أهل الكوفة، وقد تبع فى ذلك الإمام الدانى.

المدنـى الأخـير: وهو مـا يرويه إسماعيل بـن جعفر عن يزيد وشـيبة بواسـطة نقله عن سـليمان بن جماز. فيكون المدنى الأخير هو المروى عن إسماعيل بن جعفر سـليمان بن جماز عن شـيبة ويزيد، وعدد آى القرآن عنده ٦٢١٤.

العدد المكى: هو ما رواه الإمام الدانى بسـنده إلى عبد الله بن كثير القارئ عـن مجاهد بن جبير عن ابن عباس عن أبى بن كعب عن رسـول الله صلى الله عليه وسلم. وعدد الآى عنده ٦٢١٠.

العـدد البصرى: هو ما يرويه عطاء بن يسـار وعاصم الجحدرى. وهو ما ينسب بعد إلى أيوب بن المتوكل. وعدد آى القرآن عنده ٦٢٠٤.

العـدد الدمشـقى: هو مـا رواه يحيـى الذمارى عـن عبد الله بـن عامر اليحصبى عن أبى الدرداء وينسـب هذا العدد إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه. وعدد الآى فيه ٦٢٢٧، وقيل ٦٢٢٦.

العدد الكوفى: وهو ما يرويه حمزة وسفيان عن على بن أبى طالب رضى الله عنه بواسطة ثقات ذوى علم وخبرة، وهذا العدد هو الذى اشتهر بالعدد الكوفى فيكـون لأهل الكوفة عددان أحدهما مروى عـن أهل المدينة، وهو المدنى الأول السـابق ذكـره، وثانيهما ما يرويه حمزة وسـفيان كما تقدم، والحاصل أن ما يـروى عن أهل الكوفة موقوفا على أهل المدينة فهو المدنى الأول ومـا يروى عنهـم موصولا إلى على بن أبى طالب فهو المنسـوب إليهم وعدد أى القرآن فيه ٦٢٣٦.

واعلم أننى إذا أطلقت فى النظم لفظ المدنى بأن قلت إن موضع كذا يعده المدنـى ولم أقيده بكونه الأول أو الثانى فالمراد به ما يشـمل المدنيين الأول

والثانى وإذا قلت «الحجازى» فالمراد به ما يشمل المدنيين والمكى، وإذا أطلقت لفظ «الشامى» فالمراد به الدمشقى والحمصى معا، وإذا قلت «العراقى» فالمراد بـه البصرى والكوفى، وإذا ذكرت أن فلانـاً يعد موضع كذا فيكون المراد أن غيره لا يعده. وإذا قلت إن فلاناً يسقط موضع كذا كان المراد أن غيره يعده والله أعلم.

سورة الفاتحة

قلت:

وَالْكُوفِ مَعْ مَكى يَعُدُّ البَسْمَلة سِوَاهُمَا أولَى عَليْهِمْ عُدَّلـهُ

وأقول: بينت فى هذا البيت أن الخلاف وقع فى موضعين من هذه السورة البسملة، وكلمة عليهم الأولى، وأن الكوفى والمكى - وحدهما - يعدان البسملة، فتكون متروكة لغيرهما من باقى علماء العدد. وهم المدنيان والبصرى والشامى، ولأن سواهما أى سوى الكوفى والمكى يعد كلمة عليهم الأولى من قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فتكون متروكة لهما. وقيدت كلمة عليهم الأولى احترازا من الثانية وهى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فإنها متروكة لجميع علماء العدد. والخلاصة أن من عد البسملة - وهما الكوفى والمكى - لا يعدان عليهم ومن يعد ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وهم باقى علماء العدد لا يعدون البسملة والله أعلم.

سورة البقرة

قلت:

مَا بَدْؤُهُ حَرْفُ التَّهجِّى الكُوفِ عَد

لاَ الْوِتْر مَعْ طس مَعْ ذِى الرَّا اعْتَمد

وأوَّلا الشُّورىَ لحِمْصِ يُعَد   مُوافقاً لِلكُوفِ فيِمَا قَدْوَرَد

وأقول: ذكرت فى البيت الأول أن السورة التى افتتحت بحرف التهجى يعد الكوفى الحرف الذى افتتحت به تلك السورة آية مستقلة، وذلك قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ أول البقـرة، وآل عمـران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسـجدة، و ﴿الٓمٓصٓ﴾ أول الأعـراف و ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أول مريم و «طه» أول سـورتها و ﴿طسٓمٓ﴾ أول الشـعراء، والقصص و ﴿يسٓ﴾ أول سـورتها، و ﴿حمٓ﴾ أول سـورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية والأحقاف وأيضـا ﴿عٓسٓقٓ﴾ أول سـورة الشـورى، فالكوفـى يعد كل فاتحـة من هذه الفواتـح آية مسـتقلة. ويعد ﴿حمٓ﴾ أول الشـورى آيـة وكذلك ﴿عٓسٓقٓ﴾ فهما آيتان عنده وقولى: «لا الوتر» إلخ اسـتثناء من القاعدة السابقة. والمراد بالوتر مـا كان على حرف واحد وذلك فى ثلاث سـور ﴿صٓ﴾و ﴿قٓ﴾ و﴿نٓ﴾ فالكوفى لا يعد شيئا من ذلك رأس آية: وكذلك لا يعد ﴿طسٓ﴾ أول سـورة النمـل آية. ومعنى قولى: مـع ذى الرا بالمد - وقصـر للوزن - أن الكوفـى لا يعـد أيضا حروف التهجى التى افتتح بها بعض السـور إذا كانت مقترنة براء وذلك ﴿الٓر﴾ أول سـورة يونس - وهود، ويوسـف، وإبراهيم، والحجر، ﴿الٓمٓر﴾ أول سـورة الرعد فليس شـىء من ذلك آية عند الكوفى ولا عنـد غيره. ثم ذكرت فى البيت الثانى أن الآيتين أول سـورة الشـورى وهمـا ﴿حمٓ﴾ و ﴿عٓسٓقٓ﴾ تعـدان للحمصـى. فهو يوافـق الكوفى فى عد هاتين الآيتين فقط دون غيرهما من فواتح السـور التى عرفت فيما سـبق أن الكوفى ينفرد بعدِّها. والله تعالى أعلم.

قلت:

وعَـدَّ شَـامـىِ أليـمْ أولاً   سِواهُ مُصْلِحوُنَ عَنْهُ نُقلا

وأقول: أخبرت أن الشامى يعد لفظ أليم فى أول مواضعه والمراد به قوله

تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الذى بعده ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ وقيدت لفظ أليم بالأول احترازاً عن غيره من باقى المواضع المذكورة فى السورة مثل ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **و** ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **فهى معدودة اتفاقا، وقولى «سواه مصلحون» إلخ معناه أن غير الشامى من علماء العدد يعد** ﴿مُصْلِحُونَ﴾ **من قوله تعالى «قالوا إنما نحن مصلحون» والحاصل أن الشامى ينفرد بعدّ أليم المتقدم ولا يعد** ﴿مُصْلِحُونَ﴾ **وأن غيره من باقى علماء العدد يترك عد** ﴿أَلِيمٌ﴾ **ويعد** ﴿مُصْلِحُونَ﴾.

قلت:

وَخَائِفِينَ عُدَّ للبَصْرِى	وَثَانِى الألبَابِ للشَّامِىِّ
كَالثَّانِ وَالعِرَاقِ ثُمَّ ثَانِى	خَلاق اترُكَنَّهُ لِلثَّانِى

أقول: أمرت بعد خائفين من قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ **للبصرى فيكون غير معدود لغيره. ويعدّ لفظ الألباب فى ثانى مواضعه وهو قوله تعالى:** ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ **للشامى، والمدنى الثانى، والعراقى أى البصرى والكوفى، فيكون متروكا للمدنى الأول والمكى، واحترزت بالثانى عن الأول وهو قوله تعالى:** ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ **فليس معدوداً لأحد. ثم أمرت بترك عد لفظ خلاق فى ثانى مواضعه وهو قوله تعالى:** ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ **للمدنى الثانى فيكون معدودا لغيره.**

واحترزت بالموضع الثانى عن الموضع الأول وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ **فإنه متروك إجماعا.**

قلت:

وَيُنْفِقون الثَّانِ عَدَّ المَكِّى	وأوَّل أيْضاً بِدُونِ شَكِّ

وأقــول: قوله تعــالى ﴿يُنفِقُونَ﴾ فى الموضع الثانــى وهو ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ الذى بعده ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ يعده المكى والمدنى الأول ويتركه غيرهما واحترزت بالثانــى عن الأول وهــو ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم﴾ فهو متروك للجميع.

قلت:

وتَتَفَكَّــرُونَ فِــى الأُولَــى وَرَدْ   لِلثَّانِ وَالشَّامِـى وكُوفِ فى الْعَدَد

وأقول: كلمة ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ فى أول مواضعها وذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ الذى بعده فى الدنيا والآخرة: قد ورد انتظامها فى سلك العدد للمدنى الثانى والشامى والكوفى، فتكون غير معدودة للمدنى الأول، والمكى، والبصــرى. وقيدتها بالأولى احترازا عن الثانية التى بعدها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ الآية فإنها معدودة إجماعا.

قلت:

مَعْرُوفــاً الْبَصْــرِى وَمَعْهُ قد وَلِى   ثانِ لَدَى القَيُّـومُ مَـعْ مَـكٍّ جَلِــى

وأقــول: أفــاد هذا البيــت أن قولــه تعــالى: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ معــدود للبصرى ومتروك لغــيره وأن المدنى الثانى والمكى قد تبعا البصرى واصطحبــا معه فى عد قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ وإذا كان هذا الموضع معدودا للمدنــى الثانى والمكى والبصرى يكون متروكا للمدنى الأول والشامى والكوفى.

قلت:

عَـدَّ إِلَـى النُّـورِ المَدينِى الأَوَّلُ   وَخُلفُ مَـكٍّ فِـى شَهِيد يُهْمَلُ

وأقــول: عد المدنــى الأول قوله تعــالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ وتركه غيره. ومعنى قولى وخلف مك إلخ أنه اختلف عن

المكى فى عد وترك قوله تعالى ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ وأن هذا الخلاف غير معتد به إذ الصحيح أن آية الدين واحدة عند جميع علماء العدد كما تدل على ذلك الأحاديث والآثار. فما نقل عن المكى أنه كان يعدّ ﴿وَلَا شَهِيدٌ﴾ لا يحفل به، ولا يلتفت إليه. (تتمة) مما تقدم يعلم أن مواضع الخلاف فى هذه السورة أحد عشر موضعا ﴿الٓمٓ﴾ ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ و ﴿مُصْلِحُونَ﴾ و ﴿خَآئِفِينَ﴾ و ﴿وَاتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ و ﴿مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ الثانى و ﴿يُنفِقُونَ﴾ الثانى و ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ الأول. و ﴿قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ و ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ و ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ وقد علمت من عد ومن ترك فى كل موضع منها والله أعلم.

سورة آل عمران

قلت:

وَغَيْرُ شَامٍ أَوَّلَ الإنجِيلِ عدْ وَالثَّانِ لِلْكُوفِى بِهِ قَدِ انْفَرد

وَغَيْرُهُ الفُرْقَانَ إسْرَائِيلاَ لِلْبَصْرِ والحِمْصى عِنْدَ الأُولى

وأقول: أفاد البيت الأول أن غير الشامى من علماء العدد عد لفظ الإنجيل فى الموضع الأول وأعنى به قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ أول السورة فالشامى لا يعده، والتقييد بالأول لإخراج الموضع الثانى. وقد ذكرته بقولى (والثانى للكوفى به قد انفرد) أى أن الكوفى قد انفرد بعد لفظ الإنجيل فى الموضع الثانى، وهو قوله تعالى ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ فيكون هذا الموضع متروكا لغير الكوفى من أهل العدد. وقولى (وغيره الفرقان) الضمير فيه يعود على الكوفى، والمعنى أن غير الكوفى يعد قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ فيكون غير معدود للكوفى. ثم بينت أن كلمة (إسرائيل) الأولى تعد للحمصى والبصرى ولاتعد لغيرهما، والمراد بها قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ والتقييد بالأولى لإخراج غيرها من

المواضع المتروكة إجماعا وهما موضعان فى آية ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ ﴾.

قلت:

مِمَّا تُحِبُّونَ لِمكَّ أثْبِتِ وَلِلدِّمَشْقِى كَذَا مَعَ شَيْبَةِ

وأقول: أمر الناظمَ - عفا الله عنه - بإثبات عد قوله ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ **للمكى والدمشقى وشيبة بن نصاح**[1] **من أهل المدينة فيكون غير معدود للبصرى والكوفى والحمصى وأبى جعفر من أهل المدينة - وتقييد هذا الموضع بكلمة** ﴿مِمَّا﴾ **لإخراج الموضعين الآخرين فى السورة وهما** ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ ﴾ **و** ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾. **فإنها متروكان بالاتفاق.**

قلت:

مَقَامُ إِبْراَهِيمَ لِلشَّامِى وَرَدْ كَذَا أَبُو جَعْفَرِ أَيْضًا فِى الَعَدَدْ

وأقول: قوله تعالى ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ **ورد عده للشامى وأبى جعفر فيكون متروكا للباقين (تتمة) أماكن الخلاف فى هذه السورة سبعة** ﴿ الٓمٓ ﴾ **و** ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ **و** ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ **و** ﴿ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ **و** ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ **و** ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ **و** ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾**ولا يخفى عليك العادون والتاركون فى كل موضع من هذه المواضع والله أعلم.**

---

(١) وهذا أول المواضع التى اختلف فيها شيبة وأبو جعفر وهى ست وهذا أولها والثانى مقام إبراهيم، والثالث وإن كانوا ليقولون فى الصافات، والرابع قد جاءنا نذير فى الملك، والخامس إلى طعامه فى سورة عبس، والسادس فأين تذهبون فى التكوير وقد عدها شيبة إلا الموضع الثانى فتركه، وترك عدها أبو جعفر إلا الموضع الثانى فعده.

سورة النساءِ

قلت:

لِكُوفِ السَّبِيلَ والشَّامِى يُعَد   وَذَا أليِمَــا آخـراً بـهِ انْفَــرَدَ

وأقــول: المختلف فى هذه الســورة فاصلتان اثنتان فقط الأولى ﴿أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ **والثانية** ﴿فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ **آخر السورة الذى بعده** ﴿وَلَا يَجِدُ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ **وقد بينت أن الأولى تعد للكوفى والشامى وتترك لغيرهما، وأن الثانية انفرد الشـامى بعدها، فاسـم الإشارة فى قولى** ﴿وَذَا﴾ **يعود على الشـامى وقيدت أليما بكونه آخــر المواضع، احترازا عن غـيره من المواضع المعـدودة للجميع فى الســورة وجملتها ثلاثة:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ **و** ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ **و** ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ **والله أعلم.**

سورة المائدة

قلت:

وبَالعُقُودِ عَـنْ كَثيرِ أهْمَــلاَ   كُـوفِ وَغَالِبُونَ بَصْـر نقَـلاَ

وأقــول: ذكرت فى هذا البيت أن المواضــع المختلف فيها بين علماء العدد ثلاثــة: الأول ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ **والثانــى** ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ **والثالث** ﴿فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ﴾ **وأن الكوفــى قــد أهمــل عــدّ الموضعين الأولــين فيكونان معدوديــن لغيره وأن البصرى نقل عــدّ الموضع الثالث فيكون متروكا لغيره من باقى علماء العدد والله أعلم.**

سورة الأنعام والأعراف

قلت:

قَدْ عُدَّ والنُّورُ لَدَى مَكِّيهِمْ ... والمَدَنِى الأوَّلِ وَالثَّانِى وُسِمْ

وأقول: المعنى أن قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ معدود عند المكى والمدنيين الأول والثانى فلا يكون معدوداً عند البصرى والشامى والكوفى.

قلت:

وَبوكِيلِ أوَّلاً كُوفِ يَرَى ... وَغَيْرُهُ فِى مُسْتَقِيمِ آخِرا

فَيَكُونُ الدِّينَ شامِ بَصْرِى ... ثُمَّ تَعُودُونَ لكُوفِ يَجْرِى

وأقول: أخبرت فى شطر البيت الأول أن الكوفى يرى عد ﴿ بِوَكِيلٍ ﴾ فى أول المواضع وهو قوله تعالى ﴿ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ ومفهوم هذا أن غير الكوفى يسقط هذا الموضع من العدد وتقييدى له بأولا لإخراج الموضع الثانى وهو قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ فإنه مجمع على عده، ثم ذكرت فى الشطر الثانى أن غير الكوفى يرى عد لفظ مستقيم آخر المواضع وأعنى به قوله تعالى آخر السورة ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ وقولى فيكون معناه أن غير الكوفى أيضا يعد فيكون فى قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾ كما يعد مستقيم السابق الذكر وعلم من هذا أن الكوفى يترك عد هذين الموضعين وتقييد مستقيم بالآخر للاحتراز عن الموضعين السابقين فى السورة وهما ﴿ مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ و ﴿ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ فإنه متفق على عدّهما. وقولى (الدين شام بصرى إلخ) بيان للفواصل المختلف فيها فى سورة الأعراف وجملتها أربعة ذكرت الموضع الأول منها بقولى الدين شام بصرى.

أى أن قوله تعالى ﴿وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ معدود للشامى والبصرى ومتروك لغيرهما ثم ذكرت الموضع الثانى بقولى: ثم تعودون إلخ، أى أن قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ يجرى عدّه للكوفى ولايجرى لغيره.

قلت:

وأعدُدْ من النار وإسرائيلَ فى ثَالثِها عَن الحِجَازىِّ اقتُفِى

وأقول: هذا بيان للموضعين الباقيين فى سورة الأعراف فأمرت بعد قوله تعالى: ﴿فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ وهو ثالث مواضع إسرائيل للحجازى ولا يعزب عن ذهنك أن المراد به المدنيان والمكى واحترزت بقولى فى ثالثها أى ثالث مواضع إسرائيل عن الموضع الأول والثانى المتفق على عدهما والموضع الأول ﴿فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ والثانى ﴿وَلَنُرۡسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ والحاصل أن المواضع المختلف فيها فى سورة الأنعام أربعة ﴿وَٱلنُّورَ﴾ و ﴿بِوَكِيلٖ﴾ و ﴿فَيَكُونُ﴾ و ﴿مُّسۡتَقِيمٖ﴾ والمواضع المختلف فيها فى الأعراف خمسة ﴿الٓمٓصٓ﴾ و ﴿لَهُ ٱلدِّينَ﴾ و ﴿تَعُودُونَ﴾ و ﴿عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿مِنَ ٱلنَّارِ﴾ ولا يغيب عنك العادون والتاركون لجميع ما ذكر.

سورة الأنفال والتوبة

فِىَ يُغلَبُون الشَّامِ كَالبَصْرِ اتَّبَعْ أوَّلَ مَفعُولاَ عَنِ الكُوفِى دَعْ

وأقول: أخبرت أن الشامى والبصرى اتبعا العد فى يغلبون فى قوله تعالى ﴿ثُمَّ يُغۡلَبُونَ﴾ فغير الشام والبصرى لا يتبعان العد فى هذا الموضع ثم أمرت

بترك عد مفعولا فى الموضع الأول عن الكوفى وأعنى به قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾ **الذى بعده** ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ **فيكون معدودا لغيره وقيدت مفعولا بالأول احترازا عن الثانى الذى بعده** ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ **فلم يعده أحد.**

قلت:

بالمُؤمِنِينَ الكُلُّ لاَ البَصْرِىُّ عَدْ	والُمشْركين الثان للبَصْرِى ورَدْ

وأقول: أعنى أن قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ **عده كل علماء العدد إلا البصرى فلم يعده وقوله تعالى:** ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ **وهو ثانى مواضع لفظ المشركين قد ورد عده للبصرى وتركه لغيره وقيدت لفظ المشركين بالموضع الثانى للاحتراز عن الأول المعدود بالإجماع وهو** ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ **والثالث المتروك بالإجماع وهو** ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ **وأما ما ورد فى هذه السورة من لفظ المشركين وهو كثير فيها فلايتوهم أن شيئا منه آية ولهذا جعلنا هذا القيد وهو لفظ (الثان) احترازا عن الأول والثالث فقط والله أعلم.**

قلت:

والقَيِّمُ الحمْصِىُّ عداَ نَقَلَهْ	وللدِّمشْقِىِّ أليمَا أوَّلَهُ
ثَمُودَ عِنْد المدَنِىِّ الأوَلِ	عُدَّ كَذَا للثَّان والَمكّى انْقُلِ

وأقول: قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾ **قد نقله الحمصى فى ضمن عدد آى القرآن الكريم ولم ينقله غيره وقوله تعالى:** ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ **معدود للدمشقى ومتروك لغيره وقيدت أليما بالأول حيث قلت أوله احترازا عن الموضع الثانى وهو** ﴿وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ **فلا**

خلاف فى تركه لجميع أهل العد ثم ذكرت أن قوله تعالى: ﴿وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴾ معدود عند المدنى الأول والثانى والمكى وهم الحجازيون فيكون متروكا عند البصرى والشامى والكوفى.

(تتمة) الموضع المختلف فيها فى سورة الأنفال ثلاثة: ﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ ﴾ و ﴿كَانَ مَفْعُولًا ﴾ فى الموضع الأول و ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ والمختلف فيها فى سورة التوبة أربعة: ﴿بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ و ﴿ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ و ﴿عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ و ﴿عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ ولا يخفى من عد ومن ترك فى كل منها، والله أعلم.

سورة يونس عليه السلام

قلت:

وَالشَّام لَفْظَ الدِّينِ وَالصُّدُورِ عَدْ   وَالشَّاكِرِينَ لِسِوَاهُ يُعْتَمَدْ

وأقول: اشتمل هذا البيت على بيان الفواصل المختلف فيها فى هذه السورة فدل على أنها ثلاثة ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ و ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى الصُّدُورِ﴾ و ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّٰكِرِينَ ﴾ وأفاد أن الشامى انفرد بعد الأولين وأن الأخيرة قد اعتمد عدها لغيره فمن عد الأولين وهو الشامى لا يعد الأخيرة ومن عد الأخيرة وهم غير الشامى يتركون عد الأولين ولا يخفى عليك أن ﴿الٓر﴾ ليست معدودة لأحد وكذا ﴿الٓر ﴾ أول هود ويوسف وإبراهيم والحجر، وأيضا ﴿الٓمٓر ﴾ أول سورة الرعد لما سبق أول سورة البقرة فتنبه.

سورة هود

قلت:

لِلْكوفِ وَالحِمْصِى تُشْرِكُونَ عُد   ثَانِى لُوطِ عَنْهُ كَالبَصْرِىِّ رُد

وأقول: أمرت فى هذا البيت بعد تشركون من قوله تعالى: ﴿وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ للكوفى والحمصى فتكون متروكة لغيرهما ثم أمرت برد لوط الثانى أى بعدم عده عن الحمصى والبصرى فيكون معدوداً لغيرهما فالضمير فى قولى (عَنْهُ) يعود على الحمصى والمراد بلوط الثانى قوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ وخرج بقيد الثانى الموضع الأول وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ﴾ فمتفق على عده.

قلت:

سِجِّيلِ المَكِّى مَعَ الثَّانِى انْتَمَى وَعُـدَّ مَنْضُودٍ لدَى سِوَاهُمَا

وأقول: تضمن هذا البيت بيان الخلاف فى موضعين من مواضع الخلاف فى هذه السورة فأفاد أن ﴿سِجِّيلٖ﴾ من قوله تعالى ﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهَا حِجَارَةٗ مِّن سِجِّيلٖ﴾ معدود للمكى مع المدنى الثانى ومتروك لغيرهما ومعنى انتمى انتسب أى انتسب عد هذا اللفظ للمكى والمدنى الثانى ثم أفاد أيضا أن ﴿مَّنضُودٖ﴾ من قوله تعالى: ﴿مِّن سِجِّيلٖ مَّنضُودٖ﴾ معدود عند غير المكى والمدنى الثانى فيكون متروكا عندهما وقولى (عد) يحتمل أن يكون فعلا ماضيا، وأن يكون فعل أمر.

ثم قلت:

وَمُؤْمِنِـينَ الحِمْصِ مَعْ حِجَازِهِمْ مُخْتَلِفِينَ اعْـدُدْهُ عَـنْ دِمَشْـقِهِمْ
كَـذَاالعِـرَاقِىُّ وَعَامِـلُونَـا هُـمُ مَـعَ الأوّلِ نَاقِلُونَـا

وأقول: أخبرت أن قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ معدود للحمصى مع الحجازى أى المدنيين والمكى ومتروك لغيرهم ثم أمرت بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾ عن الدمشقى والعراقى أى البصرى والكوفى فلا يكون معدودا للحجازيين ثم أخبرت أن قوله تعالى ﴿إِنَّا عَٰمِلُونَ﴾

قد نقل عده أيضا الدمشقى والعراقى ويشاركهم فى عده المدنى الأول فالضمير فى قولى (هُمُ) يعود على المذكورين قبل وهم الدمشقى والعراقى وإذا كان هؤلاء يعدونه فالباقى لا يعده وهما المكى والمدنى الثانى والضمير فى حجازهم، ودمشقهم، يعود على علماء العدد وإضافة الحجازى والدمشقى إليهم لأدنى ملابسة لأن الحجازيين والدمشقى من ضمن علماء العدد، ومواضع الخلاف فى هذه السورة سبعة: تشركون، لوط الثانى، سجيل، منضود، مؤمنين، مختلفين، عاملون.

سورة الرعد

قلت:

جَدِيدٍ النُّورُ سِوَى الْكُوفِى عَد ... وَلِلدِّمَشْقِىِّ البَصِيرُ يُعْتَمَدْ

وأقول: المعنى أن قوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ عدهما غير الكوفى وتركهما الكوفى، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ يعتمد عده للدمشقى دون سائر علماء العدد.

قلت:

سُوءُ الحِسَابِ عَدَّ شَامٍ أُوَّلاَ ... وقَبْلهُ البَاطِلُ للْحِمْصِى انْجَلاَ

مِنْ كُلِّ بَابٍ عَدَّهُ الْبَصْرِىُّ ... وَأُيْضاً الشَّامِىُّ وَالْكُوفِىُّ

وأقول: قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ وهو الموضع الأول عده الشامى وتركه غيره وقيدته بالموضع الأول لإخراج الثانى المتفق على عده وهو ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ معدود للحمصى وحده وقولى (وقبله) ليس قيدا للاحتراز إنما هو لبيان الواقع وهو أن ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ وقع فى التلاوة

قبل ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ **وقوله تعالى:** ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ **عده البصرى والشامى والكوفى وتركه الحجازيون المدنيان والمكى.**

والخلاصة أن مواضع الخلاف فى هذه السورة ستة: جديد، والنور، والبصير، سوء الحساب، والباطل، من كل باب، وتأمل من عد ومن ترك والله أعلم.

سورة إبراهيم

قلت:

عَـنِ الْعِرَاقِى كِلاَ النُّورِ امْنَعاً ... ثَمُـودَ بَصْرٍ مَعْ حِجَازِى وَعَى

وأقول: اشتمل هذا البيت على أمرين الأول: الأمر بمنع عد لفظ النور فى كلا موضعيه للعراقى أى البصرى والكوفى، فيكون معدودا للحجازيين والشامى، والموضع الأول قوله تعالى: ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ **والثانى** ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ **الأمر الثانى: الإخبار بأن قوله تعالى:** ﴿وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ **يعده البصرى مع الحجازى ويتركه الشامى والكوفى، وقوله (وعى) معناه حفظ.**

قلت:

جَـدِيدِ الْكُوفِـى وَشَامٍ نَقَلاَ ... مَـعْ أَوَّلٍ وَفِـى السَّـمَاءِ أَوَّلاَ

دَعْ عَنْـهُ وَالنِّهَارَ غَيْرُ الْبَصْرِى ... وَالظَّالِمُـونَ عِنْـدَ شَّامٍ يَسْرِى

وأقول: بينت أن قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ **نقل عده الكوفى والشامى والمدنى الأول فلم يعده المدنى الأخير والمكى والبصرى ثم أمرت بترك عد لفظ السماء فى الموضع الأول منه عن المدنى الأول فيكون هذا الموضع معدود لسائر علماء العدد دون المدنى الأول. والموضع الأول هو** ﴿وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ **والتقييد لإخراج الموضع الثانى وهو** ﴿فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى

﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ فإنـه معـدود للجميـع ثـم أنبـأت أن قولـه تعـالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ عـده غـير البصـرى مـن الائمة وقولـه تعالى: ﴿ عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ يسـرى عـده عند الشـامى دون غـيره تكميل: مواضـع الخلاف سـبعة إلى النـور فى الموضعـين و﴿ وَثَمُودَ ﴾ و ﴿ جَدِيدٍ ﴾ و﴿ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ و﴿ ٱلنَّهَارِ ﴾، ﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ والله تعالى أعلم.

سورة الإسراء والكهف

قلت:

سُجِّدَا الْكُوفِى هُدًى لِلشَّامِ دَعْ　　　قَلِيـلٌ الثَّانِـى غَـدًا لَهُ امْتَنَعْ

وأقول: اعلم أن فى سـورة الإسـراء موضعـا واحدا مختلفا فيـه وهو قوله تعـالى: ﴿ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا ﴾ وقـد انفرد الكوفـى بعده وهـذا معنى قولى (سـجدا الكوفـى) ثـم أمـرت بترك عـد قولـه تعالى - فـى سـورة الكهف - ﴿ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى ﴾ للشـامى فيكون معـدودا للباقين، ومعنـى قولى: (قليل الثانى إلخ) أن قوله تعالى:

﴿ مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ يعده المدنى الثانى وحده وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ امتنـع عده للمدنى الثانى، فيعد لغيره فالضمـير فى قوله (له) يعود على المدنـى الثانـى، والخلاصة أن من يعد ﴿ قَلِيلٌ ﴾ لا يعـد ﴿ غَدًا ﴾ وبالعكس والله أعلم.

قلت:

زَرْعــاً نَفَى الأوّلُ مَعْ مَكِّيِّهِمْ　　　كَأَبَــداً بَعْــدُ لِثَانٍ شَــامِهِمْ

سَــبَباً الأولى كَزَرْعاً فِى الْعَدَدْ　　　وَعَـدَّ بَاقِيهـاَ الْعِرَاقِىُّ اعْتَمَدْ

وأقـول: أعنـى أن قولـه تعـالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ نفى عـده المدنى الأول والمكـى.. وعـده الباقون. ومعنـى قولى «كأبـدأ» إلخ أن قوله تعـالى: ﴿ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ انتفـى عـده للمدنـى الثانى والشـامى[1] وعـد للباقين وقيدت ﴿ أَبَدًا ﴾ بكونـه واقعًا فى التـلاوة بعد زرعًا المذكور للاحـتراز عن المواضع الأخـرى المعدودة بالإجمـاع، مثـل ﴿ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ و ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾ و ﴿ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾. ومعنـى قـولى (سـببا. الأولى) إلخ أن كلمة ﴿ سَبَبًا ﴾ الأولى فـى قوله تعـالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴾ حكمها حكم زرعا، يعدها من يعد زرعا، ويتركها من يتركها، فيتركها المدنى الأول والمكى ويعدها الباقون، كما أن زرعـا كذلك، واحترزت بالأولى عن باقى المواضع، وقد بينت حكمها بقولى (وعد باقيها) إلخ أى أن العراقى - البصرى والكوفى - اعتمد عد باقى مواضع سـببا ولم يعتمد عدهـا الباقون وهى ثلاثة ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ الذى بعـده ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ ﴾ و ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ الذى بعده ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ ﴾ و ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ الذى بعده ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾ الآية.

قـلت:

وَقَوْمــاً أولَى الْكُوفِ مَعْ ثَان فَقَدْ   أُعْمَــالاً الشَّــامِى مَـعَ العِـرَاقِ عَد

وأُقـول: المعنى أن كلمة قوما الأولى فى قولـه تعالى: ﴿ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ﴾ فقد عدهـا أى أهملـه الكوفى والمدنى الثانـى وعدها غيرهمـا والتقييد بالأولى احـترازا عن الثانيـة وهى ﴿ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا ﴾ فلم تعـد لأحد. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ عده الشامى والعراقى - البصرى والكوفى - وتركه الحجازيون.

(تتمة) مواضع الخلف أحد عشـر موضعا: وزدناهم هدى، ما يعلمهم إلا قليل، ذلك غدا، زرعا، هذه أبدا، من كل شـىء سـببا، فأتبع سـببا، ثم أتبع سببا معا، ووجد عندها قوما، أعمالا، والله أعلم.

---

(١) ففى البيت تشبيه زرعا بأبدا فى نفى العد أى انتفى عد زرعا للمدنى الأول والمكى كما انتفى عد أبدا للمدنى الثانى والشامى.

سورة مريم

قلت:

أَوَّلُ إِبْـرَاهِيمَ لِلْمَكِّـيِّ مَـــعْ   ثَانِ وَأُولِى مَداَ الْكُوفِـى مَنَـعْ

وأقـول: المعنى أن لفظ إبراهيم فى أول مواضعـه وهو قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ **معـدود للمكى والمدنى الثانى ومتروك لغيرهما. والتقييد بـالأول لإخراج الثانى وهـو** ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ **والثالث وهو** ﴿وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ **فإنـه متفـق علـى تركهما، وكلمة (مـدا) فإنها معدودة بالإجماع. ومواضع الخلاف ثلاثة. الموضعان المذكوران فى النظم. والثالث** ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ **وقد عدها الكوفى والله أعلم.**

سورة طه

قلت:

مَعًا كَثِيراً عِنْدَ بَصْرٍ أُهْمِلاَ   مِنِّـى دِمَشْقِىُ حِجَازِى تَلاَ

وأقـول: أعنى أن كثـيرا فى الموضعين فـى قوله تعـالى: ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا﴾ **أهمـل عدهمـا عند البصرى واعتبر عنـد الباقين، و** ﴿مِّنِّي﴾ **فى قوله تعالى:** ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي﴾ **عده الدمشقى والحجازى. المدنيان والمكى. ولم يعده البصرى والحمصى والكوفى.**

قلت:

فِـى الْيَـمِّ حِمْصٍ تَحْزَنْ إِسْرَائيلَ مَعْ   مَـدْيَنَ مُوسَـى أَنْ لِشَامِـى تَقَـعْ

وأقـول: ذكرت فى هـذا البيت أن قوله تعـالى: ﴿فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ﴾ **معدود**

للحمصى ومتروك لغيره، وتقييد اليَمِّ بكلمة فى لإخراج الخالى منها، وهو ﴿فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ﴾ و ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ﴾ فليس شىء منهما رأس آية إجماعا ثم نبهت على أن فى السورة أربعة مواضع تقع فى عد غيره؛ الموضع الأول تحزن، فى قوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ الثانى: إسرائيل فى قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ولم أقيد هذا الموضع اكتفاء بقرينة ذكره عقب تحزن وقبل موسى. مع ملاحظة أن ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لا يتوهم كونه فاصلة لشدة قصره، وعدم مساواته لفواصل السورة. الثالث: مدين فى قوله تعالى: ﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ الرابع: ﴿مُوسَىٰٓ﴾ فى ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ﴾ وقيد موسى بكونه واقعا قبل كلمة أن لإخراج غيره مما اتفق على عده، أو على تركه، أو اختلف فيه، ولا تخفى الأمثلة على المتأمل.

قلت:

فتُونًا الْبَصْرِى وَشَامٍ أُتْبِعَا	كوفٍ لِنَفْسِى مَعْهُ شَامِى وَعَى
غَشِيَهُمْ فِى الثَّانِ كُوفٍ أَسِفَا	لِلْمَدَنِى الأوَّلِ وَالْمكِّى اعْرِفَا

وأقول: ذكرت أن قوله تعالى: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ معدود للبصرى والشامى ومتروك لغيرهما. وأن الكوفى ومعه الشامى قد حفظا عد لنفسى فى قوله تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ ولم يعده الباقون.

وأن غشيهم فى الموضع الثانى وهو قوله تعالى: ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ معدود للكوفى وحده. وتقييده بالموضع الثانى لإخراج الأول وهو ﴿فَغَشِيَهُم﴾ فليس معدودا لأحد. وأن أسفا فى قوله تعالى: ﴿غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ معدود للمدنى الأول والمكى ومتروك لغيرهما.

قلت:

للثَّانِ أَلقَى السَّامِرِىُّ فَارْدُدَا وَحَسَنًا قَـوْلاً وَلاَ لَهُ اعْـدُدَا

وأقول: أمرت فى هذا البيت برد، أى بعدم عد قوله تعالى: ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ **للمدنى الثانى فيكون معدوداً للباقين. وتقييد لفظ السامرى بألقى للاحتراز عن غيره وهو** ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ **و** ﴿قَالَ فَمَا خَطۡبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ﴾ **فهذا الموضعان معدودان اتفاقا. ثم أمرت بعد قوله تعالى:** ﴿وَعۡدًا حَسَنًا﴾ **وقوله قولا الذى بعده (ولا) وهو** ﴿أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ **للمدنى الثانى فيكون هذان الموضعان متروكين لغيره، فالضمير فى قولى (لَهُۥ) يعود على المدنى الثانى. وتقييد قولا بوقوعه ولا للاحتراز عن قوله تعالى:** ﴿وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ **فإنه معدود إجماعا.**

قلت:

إلَـه مُوسَـى عِندَ مَكٍّ رُوِيَا مَـعْ أوَّلٍ وَلْهُمَـا اتْرُكْ نَسِيَا

وأقول بينت أن قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ **روى عده عن المكى والمدنى الأول فيكون متروكا للباقين وتقييد موسى بوقوعه بعد لفظ** ﴿وَإِلَٰهُ﴾ **للاحتراز عن غيره كما سبق. ثم أمرت بترك عد قوله تعالى:** ﴿فَنَسِيَ﴾ **للمكى والمدنى الأول. فيكون معدوداً للباقين. فمن يعد** ﴿إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ **لا يعد** ﴿فَنَسِيَ﴾ **وبالعكس.**

قلت:

رَأَيْتَهُـمْ ضَـلُّوا لكُـوفِ اعْدُدَا وَصَفْصَفاً عَن الحجَازِى ارْدُدَا

وأقول: أمرت بعد قوله تعالى: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾ **للكوفى فيكون متروكا للباقين. وبعدم عد** ﴿قَاعٗا صَفۡصَفٗا﴾ **للحجازى - المدنيين والمكى - فيكون معدودا للعراقيين والشامى.**

قلت:

مِنِّـى هُـدىً وَثَانِـى الدُّنيا يَردُ   كـوفٍ وَحِمصِى وضَنْكًا عنه عُد

وأقـول: المعنى أن قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾ **وقوله تعالى:** ﴿زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ **وهـو المراد بقـولى (ثانى الدنيا) - يـرد عدهما الكوفى والحمصى ويعدهما الباقون. وتقييد هدى بوقوعه بعد كلمة منى للاحتراز عن قوله تعـالى:** ﴿أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ **فمتفق على عده. وتقييد الدنيا بالثانـى للاحتراز عن الموضـع الأول وهو** ﴿إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ **فإنه معدود اتفاقا أيضا.**

وقولـه تعـالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾ **عـد عـن الحمصـى دون غـيره، فالضمير فى عنه يعود على الحمصى. تكميل مواضع الخلف فى هذه السورة اثنـان وعشـرون موضعا، وقد اشـتمل النظـم على بيان واحد وعشـرين فقط، فالثانى والعشرون هو قوله تعالى:** ﴿طه﴾ **وقد انفرد الكوفى بعده كما سبق. والله أعلم.**

سورة الأنبياء والحج

قلت:

يَضُـركُم كُـوفٍ مَعَ الحَمِيم مغْ   مـا بَعْـدَهُ ثَمُـودُ للشَـامى دَعْ

لُـوطٍ لِشَامِىٍّ مَعَ البصرى اترُكِ   والُمسلِمينَ الخُلفُ للمكى حُكِى

وأقول: فى سـورة الأنياء موضع واحد مختلف فيه وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ﴾ **وقد أخبرت أن الكوفى وحده يعده. كذا يعد قولـه تعالى فى سـورة الحـج** ﴿يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ﴾ **وقوله تعالى فيهـا أيضًا** ﴿يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ﴾ **وهـذا الموضع هو المراد بقولى (مـع ما بعده) فالكوفى يعد هذه المواضـع الثلاثة وغيره يتركها، ثم أمرت**

بترك عد قوله تعالى: ﴿ وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴾ للشامى فيكون معدودا لسواه من علماء العدد كما أمرت بترك عد قوله تعالى: ﴿ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴾ للشامى والبصرى فيكون معدودا للحجازيين والكوفى، فالشامى يترك عد الموضعين معا والبصرى يترك عد الثانى فقط ثم ذكرت أن قوله تعالى: ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ حكى فيه العلماء الخلاف للمكى فذهب بعضهم إلى أن المكى ما كان يعد هذا الموضع ضمن الآيات المعدودة، وذهب البعض إلى أنه كان يعده وهذا هو الراجح لأن الإمام الدانى فى كتابه (ٱلْبَيَانَ) لم يذكر خلافا عن المكى فى هذا الموضع بل جزم بأن المكى كان يعده، ومواضع الخلاف فى سورة الحج خمسة: الحميم، والجلود، وثمود، وقوم لوط، وسماكم المسلمين، والله تعالى أعلم.

سورة المؤمنين والنور

قلت:

هَارونَ للكوفى والحِمْصِى يُرَدْ   وَالشامِ كالعِرَاقِ والآصَالِ عَد

واعْدُدْ لهؤلاءِ بالأبْصَارِ   ودَعْ لحِمْصِ لأُولِى الأبْصارِ

وأقول: فى سورة المؤمنين موضع واحد مختلف فيه وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ ﴾ فأنبأت أن هذا الموضع يترك فى العد للكوفى والحمصى ويعد لغيرهما. ثم بينت أن الشامى والعراقى أى البصرى والكوفى عدوا قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ فيكون هذا الموضع ساقطا فى عدد الحجازيين. ثم أمرت بعد قوله تعالى: ﴿ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ للشامى والعراقى أيضا فيكون كسابقه يعده من يعده، ويتركه من يتركه. فاسم الإشارةفى قوله (لهؤلاء) يعود على الشامى والعراقى فى البيت قبله وأتيت باسم الإشارة الدال على الجمع لأن المراد بالعراقى - البصرى والكوفى - كما علمت غير مرة. وهذان مع الشامى جمع. فلذا قلت (لهؤلاء) ثم أمرت بترك

عـد قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ للحمصى فيكون معـدودا لغيره من علماء العدد وقيدت الأبصار بالباء والثانى بـ ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ احـترازا عـن قولـه تعـالى: ﴿ تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ فإنـه معدود بالإجمـاع، ومواضـع الخلاف فى سـورة النـور ثلاثـة: ﴿ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ و ﴿ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ و ﴿ لِّأُولِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾.

سورة الشعراء

قلت:

أُوَّل تَعْلمُـونَ كُـوفٍ أَهْمَلـه ... ثَالثَ تَعْبُدون بَصْرٍ حَظّلَه

بِهِ الشياطِينُ اعْدُدَنْ لِكُلِّهِم ... لاَ المَدَنِى الأَخِيرِ مَعْ مَكِّيِّهـم

وأقول: اشـتمل البيت الأول على بيان أن لفـظ تعلمون الأول وهو قوله تعالى: ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ أهمله الكوفى وعده غيره والتقييد بالأول للاحتراز عن الموضع الثانى وهو قوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ فإنه معدود إجماعا وأن لفـظ تعبدون فى ثالـث مواضعه وهو قوله تعـالى: ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ حظـل أى منـع عده البصرى وعـده الباقون. وتقييـده بالثالث لإخـراج الموضعـين قبلـه وهمـا ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ و ﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ فلا خلاف فى عدهما واشـتمل البيت الثانى على الأمر بعـد قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ بكلمة ﴿ بِهِ ﴾ للاحتراز عن قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ فإنه متفق على عده.

تنبيـه: دل النظـم علـى أن مواضـع الخـلاف فى هـذه السـورة ثلاثة ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ و ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ و ﴿ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ ويـزاد عليهـا رابـع وهـو ﴿ طسٓمٓ ﴾، فالكوفى يعده وغيره يتركه كما علمت والله أعلم.

سورة النمل والقصص

قلت:

وَلِلحِجَازِى شَدِيدٍ اعْدُدَا وَعِنْدَ كُوفِىِّ قَوارِيرَ ارْدُدَا

للكُوفِ يَسْقُونَ اترُكَا وَالطِّينِ لِلحِمْصِ عُدِّ عَكْسُ يَقْتُلونِ

وأقول: أمر الناظم (عفا الله عنه) فى البيت الأول بعدِّ شديد فى قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ للحجازى فيكون متروكا للبصرى والشامى والكوفى، ويرد أى بعدم عد قوارير فى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ عند الكوفى، فيكون معدوداً لغيره من أهل العدد فالمختلف فيه فى سورة النمل اثنان فقط ولا يغب عن ذهنك أن ﴿طسٓ﴾ أول السورة لا يعده الكوفى لأنه مستثنى من فواتح السور، كما سبق أول سورة البقرة، ثم أمر بترك عد يسقون فى قوله تعالى فى سورة القصص ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ للكوفى فيعد لغيره ويعد قوله تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ للحمصى فلايكون معدودا لغيره.

ومعنى قوله (عكس يقتلون) أن الحكم فى ﴿عَلَى ٱلطِّينِ﴾ عكس الحكم فى يقتلون فى قوله تعالى: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ وقد علمت أن الحمصى ينفرد بعد ﴿عَلَى ٱلطِّينِ﴾ فيكون منفردا بترك يقتلون، وصفوة القول أن ﴿عَلَى ٱلطِّينِ﴾ يتركه جميع الأئمة إلا الحمصى فيعده. ويقتلون، يعده الكل إلا الحمصى فيتركه ومواضع الخلاف فى سورة القصص أربعة ذكر النظم ثلاثة منها. والرابع ﴿طسٓمٓ﴾ وقد عده الكوفى وحده والله أعلم.

سورة العنكبوت

قلت:

وَأَوَّلَ السَّبِيل لِلحِمْصِى مَعَ الحِجَازِى الدِّينَ لِلبصْرَىِّ

كَذَا الدِّمَشْقِىُّ وَيُؤْمِنونَ قَدْ   عُدَّ لحِمْصٍ آخِراً كمَا وَرَدْ

وأقول: المعنى أن لفظ السبيل الأول وأعنى به قوله تعالى: ﴿وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ معدود للحمصى والحجازى ومتروك للبصرى والدمشقى والكوفى واحترزت بقيد الأول عن الثانى فى قوله تعالى: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فإنه متروك اتفاقاً وأن الدين فى قوله تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ معدود للبصرى والدمشقى ومتروكا لغيرهما وأن يؤمنون فى آخر مواضعه فى قوله تعالى: ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ قد عد للحمصى وحده وقيدت هذا اللفظ بكونه آخر المواضع احترازا عن الموضعين قبله المتفق على عدهما وهما ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (تتمة) تضمن النظم أن مواضع الخلاف ثلاثة ويزاد عليها رابع وهو ﴿الٓمٓ﴾ أول السورة وقد انفرد بعده والله أعلم.

سورة الروم

قلت:

الرِّومُ للثَّانِى ولِلمَكِّى يُرَدْ   وَخُلْفُهُ فِى يَغْلِبُونَ لا يُعَدْ

سِنِينَ لِلأوَّلِ والكُوفِى أهْمِلِ   والُمجْرِمُونَ الثَّانِ عَدَ الأوَلِ

وأقول: ذكرت أن قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ يرد عداً للمدنى الثانى والمكى ويعد لغيرهما، وأن خلف المكى فى يغلبون لا يعتبر ولا يعتد به بل الصحيح أن المكى يعد ﴿يُغْلَبُونَ﴾ كما يعده سائر الأئمة[1] ثم أمر بإهمال أى بعدم عد قوله تعالى: ﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ للمدنى الأول والكوفى، فيكون معدوداً لغيرهما، ثم ذكرت أن لفظ ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ الثانى وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ

(١)ولذلك لم يتعرض الدانى فى كتابه البيان لهذا الخلاف بل جزم بأن المكى يعده كسائر علماء العدد.

﴿ يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ معـدود للمدنى الأول ومتروك لغـيره، والتقييد بالثانى للاحتراز عن الأول المتفق على عده وهو ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبۡلِسُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾، وقـولى (وَعَدَّ) خـبر المبتدأ الذى هو ﴿ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ وهو مصدر بمعنى اسـم المفعـول. وإضافته لـلأول على معنى اللام كما أشـرت إلى ذلك فى التقرير (تكميل) أماكن الخلاف خمسـة: الأربعة التى فى النظم والخامس ﴿ الٓمٓ ﴾ المعدود للكوفى، والله أعلم.

سورة لقمان والسجدة

قلت:

والدِّيـنَ لِلشـامِىِّ وَالبَصْـرِىِّ ... جديـدِ الحِجَـازِ مَـعَ شَـامِىِّ

وأقول: المعنى أن قوله تعالى فى سورة لقمان ﴿ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ معدود للشامى والبصرى ومتروك لغيرهما وأن قوله تعالى فى سورة السجدة ﴿ لَفِى خَلۡقٍ جَدِيدٍۭ ﴾ معدود للحجازى والشـامى فيكـون متروكا للبصرى والكوفى، وقـد دل النظم على أن فى سـورة لقمان موضعا واحـدا مختلفا فيه. وفى سـورة السجدة كذلك، ولكن يزاد فى كلتا السورتين ﴿ الٓمٓ ﴾ فيكون فى كل سورة موضعان مختلف فيهما والله أعلم.

سورة سبأ وفاطر

قلت:

شـامٍ شِـمَالٍ وَشَـديدٌ أَوَّلاً ... وَمَعْـهُ بصْـرِىٌّ شَـديدٌ نَقَـلاَ

وَتَشْكُرُونَ عِنْـدَ حِمْـصٍ لاَ يُعَـد ... نَذِيـرٌ الأَوَّلُ عنْـهُ مَـا وَرَد

وأقول: دل البيت الأول على أن الشامى يعد قوله تعالى فى سورة سبأ ﴿عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ **ولا يعده غيره وليس فى سورة سبأ إلا هذا الموضع ويعد كذلك شديد فى الموضع الأول فى قوله تعالى فى سورة فاطر** ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ **وأن البصرى نقل عد لفظ شديد المذكور مع الشامى وتقييده بالموضع الأول يخرج الموضع الثانى وهو** ﴿وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ **فإنه متفق على تركه.**

ودل البيت الثانى على أن قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ **لا يعد عند الحمصى فيعد عند غيره، وأن لفظ نذير الأول وهو قوله تعالى:** ﴿إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ **لم يرد عده عن الحمصى وورد عن غيره، وتقييده بالأول لإخراج الثانى وهو** ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ **فلا خلاف فى عده.**

قلت:

والحِمْصِ وَالبَصْرى جَديدٍ أُهْمَلاَ	وَفى البَصيرُ النُّورُ بَصْرٍ حَظْلاَ
مَنْ فِى القُبُورِ لِلدِّمَشْقِىِّ امْتَنع	وأن تَزُولا عِنْدَ بَصْرِىٍّ وَقَعْ
تَبْدِيلاً اعْدُدْهُ لَدَى البصرى	والمَدنى الأخِيرِ وَالشَّامِىِّ

وأقول: أفاد البيت الأول أن الحمصى والبصرى أهملا عد لفظ جديد فى قوله تعالى: ﴿وَيَأۡتِ بِخَلۡقٍ جَدِيدٍ﴾ **فيكون معدودا لغيرهما وأن البصرى منع عد لفظى** ﴿وَٱلۡبَصِيرُ﴾ **و** ﴿ٱلنُّورُ﴾ **فى قوله تعالى:** ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ **فيكونان معدودين لغيره، وأفاد البيت الثانى أن قوله تعالى:** ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٍ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ **امتنع عده للدمشقى فيكون معدوداً لغيره.**

وأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ **وقع فى العد عندالبصرى لم يقع عند غيره وأفاد البيت الثالث الأمر بعد قوله تعالى:**

﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلًا﴾ عند البصرى، والمدنى الأخير والشامى فيكون متروكا عند المدنى الأول والمكى والكوفى.

(تتمة) يستفاد من النظم أن مواطن الخلاف فى سورة فاطر تسعة وهى: عذاب شديد، بخلق جديد، ولعلكم تشكرون، والبصير، ولا النور، من فى القبور، إلا نذير، أن تزولا، تبديلاً، والله أعلم.

سورة الصآفات وص

قلت:

وَغَيْرُ حِمْصٍ جَانِبٍ وَالعَكسُ لَهُ	التِّلو يَعْبُـدُونَ بَصْر أُهْمَـلَهُ
ثَانِـى يَقُولُـونَ يَزِيـدُ أُهْمَـلاَ	والكُوفِ ذِى الذِّكْرِ لَهُ قَدْ نُقِلاَ

وأقول: بينت أن غير الحمصى من أئمة العدد تعد لفظ جانب فى قوله تعالى: ﴿وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ ولا يعده الحمصى ومعنى قولى (والعكس له فى التلو) أن غير الحمصى يعكس الحكم فى اللفظ الذى يتلو لفظ جانب وهو ﴿دُحُورًا﴾ بمعنى أنه يسقطه من العدد فيكون هذا اللفظ ثابتا فى عدد الحمصى، وصفوة القول أن الجمهور يعدون لفظ جانب ولا يعدون دحورا، والحمصى يترك عد جانب ويعد دحورا، ثم بينت أن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ أهمل البصرى عده، وعده الباقون، وأن يقولون فى ثانى موضعيه وهو ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ﴾ أهمل عده يزيد بن القعقاع وهو أبو جعفر وعده الباقون[1]، وخرج بقيد الثانى الموضع الأول وهو ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ﴾ فإنه معدود إجماعا، وإلى هنا انتهى الكلام على مواطن الخلاف فى سورة الصآفات ثم شرعت فى الكلام على سورة ﴿صٓ﴾ .

(١) وهذا من جملة المواضع التى اختلف فيها شيبة وأبو جعفر.

فذكرت أن الكوفى وحده قد نقل له عد قوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ دون سائر علماء العدد.

قلت:

غـوَّاصٍ اعْدُدَنْ لِغَيْرِ البَصْرِى	وَغَيْرُ حمْصىِّ عَظِيمٌ يُجْرِى
أقُولُ لِلكُوفىِّ والحِمْصِى اثْبِتَا	والخُلْفُ لِلبصْرىِّ فيهِ قَدْ أُتَى

وأقول: أمرت بعد قوله تعـالى: ﴿وَٱلشَّيَـٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾ لغير البصرى فيكـون متروكا له ثم أخبرت بأن غير الحمصـى من أهل العدد يجرى لفظ عظيم فى قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌا۟ عَظِيمٌ﴾ ضمن الآيات المعدودة، ولا يجريه الحمصـى ثـم أمرت بإثبـات قوله تعـالى: ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ فـى ضمن الآيات المعـدودة للكوفـى والحمصـى وذكرت أن الخلـف فى هذا الموضـع للبصرى قـد ورد وثبـت، وذلك أن عاصما الجحدرى من علمـاء البصرة لم يعد هذا الموضع، ويعقوب الحضرمى وأيوب بن المتوكل العالمان البصريان يعدانه.

(تنبيه) أماكن الخلف فى سـورة الصافات أربعة، من كل جانب، دحورا وما كانـوا يعبـدون، وإن كانوا ليقولـون، وفى صٓ كذلـك، ذى الذكر، وغواص، نبؤا عظيم، والحق أقول، ولا يعزب عن ذهنك أن ﴿صٓ﴾ لا يعدها الكوفى كما سبق أول البقرة والله أعلم.

سورة الزمر

قـلـت:

يَخْتلفُـونَ أولاً لا الكُـوفِ عَـد	مَعْهُ الدِّمَشقِى ثانِىَ الدِّينِ اعْتَمَدَ

وأقـول، المعنىأن قوله تعالى: (يختلفون) فـى الموضع الأول وهو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾، عـده غير الكوفى من الأئمة، وتقييده

بهـذا الموضع لإخراج الموضـع الثانى المجمع على عـده وهو ﴿أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾**، وأن الكوفى اعتمد عد لفظ الدين فى ثانى مواضعه ومعه الدمشـقى، وذلك قوله تعـالى:** ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ **فالحجازيـون والبصرى والحمصى لا يعدون هـذا الموضع، وتقييده بهـذا الاحـتراز عـن الموضـع الأول وهـو،** ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ **فإنه متفق على عده.**

قلت:

كُوفٍ لـهُ دِينِـى وَهَادٍ ثَانِيًا   فَسَوْف تَعْلمُونَ عَنْـهُ رُوِيَا

بشر عبادى عند مك ارْدُدا   مَعْ أَوَل الأَنْهَار عَنْهُمَا اعْدُدَا

وأقول: اشـتمل البيت الأول على مواضع ثلاثة انفرد الكوفى بعدها، الأول ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي﴾ **والثانــى** ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ﴾ **الــذى بعــده** ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ﴾ **إلخ وهـذا هـو الموضع الثانــى، والتقييد بـه للاحتراز عن الموضـع الأول وهـو الذى بعـده** ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ﴾ **الآيـة فإنه معدود إجماعـا، والثالث قولـه تعالى:** ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾**واشـتمل البيت الثانى على الأمر بعدم عـد** ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾ **عند المكى والمدنى الأولى، وعده لغيرهما وتقييد** ﴿عِبَادِ﴾ **بكلمة** ﴿فَبَشِّرۡ﴾ **لإخراج** ﴿يَٰعِبَادِ﴾ **الذى بعده** ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ **فليس معدودا لأحد، كما اشـتمل على الأمر بعد** ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ **عنـد المكى والمدنـى الأول دون غيرهما، فالضمير فى عنهما يعود على المكى والمدنى الأول فيما قبل.**

(تكميل) مواضع الخلاف فى السورة سبعة: ﴿يَخۡتَلِفُونَ﴾، ﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾، ﴿لَّهُۥ دِينِي﴾، ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾، ﴿ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ ﴿مِنۡ هَادٖ﴾، ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾**، والله أعلم.**

سورة غافر وفصلت والشورى

قلت:

يَـوْمَ التَّـلاَقِ لِلدِّمَشْقِى حُظِلاَ　　وعَكْسُ ذَا فِى بارِزُونَ نُقِـلا

وأقول (أعنى) أن قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ منع عده للدمشقى فيكون معدودا لغيره، وأن عكس هذا الحكم نقل فى قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ بمعنى أنه يكون معدودا للدمشقى ومتروكا لغيره. ﴿ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ يعده سائر أئمة العدد إلا الدمشقى فيتركه، وبارزون، يتركه جميع الأئمة إلا الدمشقى فيعده.

قلت:

وَدَعْ لكُـوفٍ كَاظمِـينَ واتْـرُك　　للثّانِ والبصْرِى الكتَابَ قَدْ حُكِى

ثـانٍ دِمشْـقٍ وَالبَصِـيرُ عَنْهُمَـا　　وَيُسْـحَبُونَ الكُـوفِ عَـدَّ مَعْهُمَـا

وأقول: أمرت فى البيت الأول بعدم عدم قوله تعالى: ﴿ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ﴾ للكوفى فيكون معدودا لغيره، وبعدم عد قوله تعالى: ﴿ وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ للمدنى الثانى والبصرى فيكون ثابتا فى عد غيرهما ثم أخبرت فى البيت الثانى بأن المدنى الثانى والدمشقى ثبت عنهما عد قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ﴾ فيكون متروكا للباقين. وقرن البصير بالواو لإخراج الخالى منها وهو ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ فإنه معدود إجماعا ثم ذكرت أن قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴾ عده الكوفى مع المدنى الثانى والدمشقى. فيكون متروكا فى عد المدنى الأول والمكى والبصرى والحمصى.

قلت:

وَفِـى الحَمِيــم أوِّلٌ مــكِيُّ وَتُشْرِكُونَ الكُوفِ وَالشِّامِيُّ

وأقـول: المعنى أن قوله تعـالى: ﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ﴾ يعده المدنــى الأول والمكى ويتركـه غيرهمـا[1] وقولـه تعـالى: ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ﴾ يعـده الكوفـى والشامى ويسقطه سواهما، وقد ذكر إمامنا الشاطبى الخلاف فيه للشامى ولكـن لم أعرج على هـذا الخلاف فى النظم بل قطعت بأن الشـامى يعده كالكوفى تبعا للإمام الدانى فى كتابه البيان حيث لم يذكر خلافا للشامى بل جزم بأن الشـامى يعـده قولا واحدا كالكوفى فذكر الشـاطبى الخلاف للشامى خروج عن أصله فلذا لم أتبعه بل اتبعت الأصل. وإلى هنا تم الكلام على مواضع الخلاف فى سورة غافر.

قلت:

ثَمُودَ إذْ للبَصْرِ دعْ وَالشَّامِـى وَالكُوفِ والحِمْصِىُّ كالأعْـلاَم

وأقول: أمرت بترك عد قوله تعالى: ﴿مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾، الذى بعده إذ، للبصرى والشـامى، فيكون معـدودا للحجازيين والكوفى، وقيدت ثمود بـإذ احـترازا عـن، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾، فليس معدودا لأحـد، ثم بينت أن الكوفـى والحمصى يعدان، كالأعـلام، فى قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ فلا يكـون معدودا لغيرهما (تتمـة) الفواصل المختلف فيها فى سـورة غافر تسعة وتعـرض النظـم لبيان ثمانية وهــى: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، ﴿يَرۡزُقُونَ﴾،﴿كَٰظِمِينَ﴾،﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾،﴿ٱلۡبَصِيرُ﴾،﴿يُسۡحَبُونَ﴾،﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ﴾، ﴿تُشۡرِكُونَ﴾، والتاسـعة، ﴿حمٓ﴾، ولا يخفـى عدهـا للكوفـى والمختلـف فيـه فـى سـورة فصلـت موضعـان تعـرض النظـم لبيـان واحـد وهـو ﴿وَثَمُودَ﴾ وتـرك آخـر وهـو ﴿حمٓ﴾ والفواصـل المختلـف

---

(١) والخلاصـة فـى هذا الموضع والذى قبله أن المدنى الثانى والدمشـقى والكوفى يعدون «يسـحبون» ولا يعدون، «فى الحميم» وأن المدنى الأول والمكى على العكس، وأن الباقى وهما البصرى والحمصى لا يعدان الموضعين.

فيها فى سورة الشورى ثلاثة وقد تعرض النظم لبيان واحدة وهى ﴿كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ وترك ثنتين وهما ﴿حمٓ﴾ و ﴿عٓسٓقٓ﴾ وقد عدهما الكوفى والحمصى كما سبق التنبيه على ذلك أول سورة البقرة والله أعلم.

سورة الزخرف والدخان

قلت:

مَـهِينٌ الحِجَـازِ مَـعْ بَصْرِيِّهِـمْ	ولِيَقُولُـونَ عَـنْ كوفِيِّهِـمْ
شَـجَرَةَ الزَّقُـومِ لِلمَكِّـى دَعْ	كَالثَّانِ والحِمْصِىِّ كَمَا عَنْهُمْ وَقَعْ
وَفِـى البُطـونِ أوَّلُ قَـدْ أُهْمَلاَ	مَعْـهُ الدِّمَشْـقِىُّ كَمَـا قَدِ انْجَلاَ

وأقول: أفاد البيت الأول أن قوله تعالى: ﴿هُوَ مَهِينٞ﴾ فى سورة الزخرف يعده الحجازى ولا يعده الشامى والكوفى. وأن قوله تعالى فى سورة الدخان ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ﴾ معدود عند الكوفى ومتروك عند غيره وأفاد البيت الثانى الأمر بترك عد قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ للمكى والمدنى الثانى والحمصى فيكون معدودا للمدنى الأول والبصرى والدمشقى والكوفى، وإذا علمت ذلك فلا تغتر بما كتبه الشيخ الحداد فى (سعادة الدارين) وما كتبه الشيخ البنا فى (إتحاف فضلاء البشر) تبعا للشيخ القسطلانى فى كتابه (لطائف الإشارات) حيث صرحوا بأن هذا الموضع يعده المكى والمدنى الثانى والحمصى وما قلناه هو الصواب وهو أن هذا الموضع (شجرت الزقوم) متروك للمذكورين لا معدود وقد صرح بما قلناه الإمام الدانى فى كتابه (البيان) وتبعه الشاطبى فى الناظمة. واقتفى أثرهما المحققون كالإمام الجعفرى فى شرح الشاطبية، والشيخ المدقق ملا على قارئ فى شرح الشاطبية أيضا. فاحرص على هذا والله يتولى هداك، وأفاد البيت الثالث أن قوله تعالى: ﴿يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ﴾ قد أهمل عده المدنى الأول والدمشقى فيكون

معدودا للباقين، (تنبيه) المختلف فيه فى سورة الزخرف موضعان ﴿حمٓ﴾ و﴿مَهِينٌ﴾ وفى سورة الدخان أربعة ﴿حمٓ﴾ و﴿لَيَقُولُونَ﴾ و ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ و ﴿يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ﴾ والله تعالى أعلم.

سورة القتال

قلت:

ضَرْبَ الرِّقابِ وَالوَثَاقَ اعْدُدُهُمَا كَذَاكَ مِنْهُمُ لِحِمْصٍ انْتَمَى

وأقول: تضمن هذا البيت الأمر بعد مواضع ثلاثة للحمصى وحده. فتكون ساقطة فى عد غيره. الموضع الأول ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ الثانى ﴿فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ﴾ الثالث ﴿لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ﴾ ومعنى انتمى انتسب أى أن ما ذكر من المواضع انتسب عدا للحمصى ولم ينتسب فى العد لغيره.

قلت:

أَوْزَارَهَا يُسْقِطُهَا الكُوفِىُّ ثَانِىبَالَهُم نَفَى الحِمْصِىُّ

وَمِثْلُهُ أَقْدامَكُم والبصرى للشارِبِينَ مَعَ حمصٍ يَجْرِىْ

وأقول: المعنى أن قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَا﴾ يسقطها الكوفى ويعدها غيره، وأن لفظ بالهم الثانى وهو قوله تعالى ﴿وَيُصۡلِحُ بَالَهُمۡ﴾ نفى عده الحمصى فيكون ثابتا فى عد الباقين،وتقييده بالثانى للاحتراز عن الأول وهو ﴿وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ﴾ فإنه متفق على عده، ثم بينت أن قوله تعالى ﴿وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ مثل بالهم المتقدم فى الحكم يعده من يعده ويسقطه من يسقطه، فيسقطه الحمصى ويعده الباقون، ثم ذكرت أن البصرى يجرى _ مع

الحمصى _ قوله تعالى: ﴿لَذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ﴾ مع الآيات المعدودة فلا يجريه غيرهما. ومواضع الخلاف فى هذه السورة سبعة: فضرب الرقاب، فشدوا الوثاق، لانتصر منهم، أوزارها، ويصلح بالهم، ويثبت أقدامكم، لذة للشاربين، والله أعلم.

سورة الطور والنجم

قلت:

وَالطُّورِ فَى عَدِّ الحِجَازِى أُهْمِلاَ	وَالشَامِ دَعَّاً مَعَ كُوفٍ نَقَلاَ
عَنْ مَنْ تَولَّى الشَّامِ شَيْئاً آخِرا	كُوف وَدُنيا لِلدِّمشْقِىِّ احْظُرَا

وأقول :دل البيت الأول على أن قوله تعالى ﴿وَٱلطُّورِ﴾ أهمل فى عد الحجازى فيكون ثابتا فى عد العراقى والشامى، وأن الشامى نقل _ مع الكوفى _ عد قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا﴾ فلا يكون معدودا عند الحجازيين والبصرى، وهذان الموضعان هما المختلف فيهما فى سورة الطور.ودل البيت الثانى على أن قوله تعالى فى سورة النجم: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾معدود للشامى ومتروك لغيره. وتقييده بعن من، للاحتراز عن ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾فإنه معدود للجميع. وعلى أن لفظ شيئا المتأخر فى الذكر وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ عده الكوفى وحده، وتقييده بالآخر لإخراج الأول وهو ﴿لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ فليس معدودا لأحد كما دل على الأمر بحظر أى منع عد قوله تعالى ﴿وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ للدمشقى فيكون معدودا للباقين، فمواضع الخلاف فى سورة النجم ثلاثة: عن من تولى، شيئا، الدنيا، والله أعلم.

سورة الرحمن

قلت:

لِشَامٍ الرَّحمنُ مَعْ كُوفٍ وَرَدْ ثُمَّ المدِينِى أوّلُ الإنْسَانَ رَد

أقول: المعنى أن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾ ورد عده للشامى والكوفى وتركه لغيرهما، وأن المدينى - وإطلاقه يشمل المدنيين الأول والثانى - رد لفظ الإنسان فى الموضع الأول أى لم يعده وهو قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾ الذى بعده ﴿ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴾ فغير المدنيين يعده، وتقييد لفظ الإنسان بالأول للاحتراز عن الثانى وهو ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ ﴾ فليس معدوداً لأحد.

قلت:

وَأسقَطَ المكِّى للأنَام كثانِ نارٍ للعراقى الشامى

وَالمُجْرِمُونَ ثَانِيًا لِلكُلِّ إلاّ لِبَصْرىّ كَمَا فِى النَّقْل

وأقول: أخبرت فى البيت الأول بأن المكى أسقط من عدد الآيات قوله تعالى ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾ فيكون ثابتا فى غيره. وبأن إسقاط المكى لهذا الموضع كإسقاط لفظ نار الثانى للعراقى والشامى والمراد قوله تعالى ﴿ شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ ﴾ وإذا كان العراقى _ البصرى والكوفى _ والشامى لا يعدون هذا الموضع فالحجازيون يعدونه، وقيدت لفظ نار بالثانى للاحتراز عن الأول وهو ﴿ مِن مَّارِجٖ مِّن نَّارٖ ﴾ فإنه معدود إجماعا. وأخبرت فى البيت الثانى بأن لفظ المجرمون فى الموضع الثانى معدود لكل علماء العدد إلا للبصرى فمتروك له، والمراد به قوله تعالى ﴿ يُكَذِّبُ بِهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ وقيدته بالموضع الثانى لإخراج الموضع الأول وهو ﴿ يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ فلم يعد لأحد.

وأماكن الخلف فى هذه السورة، خمسة: الرحمن، خلق الإنسان، للأنام، من نار، بها المجرمون، والله أعلم.

سورة الواقعة

قلت:

كُـوفٍ وَحِمْـصٍ أوَّلَ المَـيْمَنَـةِ   قَـدْ أسقَطَـا كَـأوَّلِ المَشْـأَمَةِ
مَوْضونَـة للبَصْـر وَالشامىِ اردُدِ   لِلشـانِ وَالمَكِّـى أبَارِيـقَ اعـدُد

أقـول: نبهـت فى البيـت الأول علـى أن الكوفـى والحمصى قد أسـقطا مـن العـدد لفـظ الميمنـة الأول وهـو ﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴾ كمـا أسـقطا لفـظ المشـأمة الأول وهـو ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ﴾ وقيـدت اللفظـين بـالأول لإخـراج الثانـى منهمـا، فـإن الثانى مـن لفـظ الميمنة معـدود بالإجماع وهـو ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴾وكـذا الثانى من لفظ المشـأمة معـدود بالإجماع وهـو ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ﴾ ثـم أمـرت فـى البيـت الثانـى بعـدم عـد قوله تعـالى ﴿ عَلَىٰ سُرُرٖ مَّوۡضُونَةٖ ﴾ للبصـرى والشـامى فيكـون معـدودا لغيرهمـا، ويعـد لفـظ ﴿وَأَبَارِيقَ ﴾للمدنـى الثانـى والمكى، فيكـون متـروكا لغيرهما.

قلت:

وَأوَّلُ والكـوفِ عِـينٌ رَوَيَـا   تـأثيمـًا اَوّلٌ وَمَـكٌّ نَفَيَـا
أولَـى اليَميـن الكُوفَ معَـهُ الثانِ رَدّْ   وَلَيْـس إنْشَـاءً لِبَصْـرِى يُعَـدْ
أولَـى الشمـالِ يُسْقِـطُ الكُوفـىُّ   أولَـى حمِيـم يَتْـرُكُ المَكـىُّ

وأقـول: دل البيـت الأول على أن المدنـى الأول والكوفى رويا عد ﴿ وَحُورٌ عِينٞ ﴾ فلم يرو لغيرهما. وأن قوله تعالى ﴿وَلَا تَأۡثِيمًا ﴾المدنى الأول والمكى نفيا عده.فيكـون معدودا لغيرهما، ودل البيت الثانى على أن كلمة اليمين الأول فى قوله تعـالى: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ رد عدها الكوفى والمدنى الثانى، فيعدها الباقون والتقييد بالأولى لإخراج غيرها[1] فى السـورة كما دل على أن قوله

(١) وقعـت هـذه الكلمة فى السـورة خمس مرات، والخلاف إنما هو فى الأولى فحسـب وباقى المواضع لا خـلاف فى عدها وهى: ما أصحاب اليمين، ولأصحاب اليمين ومن أصحاب اليمين فى موضعين.

تعالى ﴿ إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ ﴾ لا يعد للبصرى فيعد لغيره، ودل البيت الثالث على أن كلمة الشمال الأولى فى قوله تعالى ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴾ يسقط عدها الكوفى ويعدها غيره والتقييد بالأولى لإخراج الثانية وهى ﴿ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴾ فإنها معدودة إجماعا كما دل على أن كلمة حميم الأولى وهى ﴿ فِي سَمُومٖ وَحَمِيمٖ ﴾ يترك عدها المكى ويعدها الباقون، والتقييد بالأولى لإخراج الثانية وهى ﴿ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ ﴾ والثالثة وهى ﴿ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ ﴾ فمتفق على عدهما.

قلت:

واعْـدُدْ يقُـولـونَ لَمِـكٌّ حِمصِـى	وَالْأَوَّلـونِ عنْـهُ دَعْ بِـالنَّـصِّ
والآخِـرِيـن اعْـدُدْهُ للمَكِّـىِّ	وَالْكُـوفِ وَالأوّلِ والَبـصْـرِىِّ
عَـدَّ لَمجْمُـوعُـونَ ثـانٍ شامِهِـم	ثُـمَّ الدَّمشْقِـىُّ وَرِيْحَـانٌ وُسِـمْ

وأقول: أمرت فى البيت الأول بعد قوله تعالى ﴿ وَكَانُواْ يَقُولُونَ ﴾ للمكى والحمصى، فيكون غير معدود للباقين، وبعدم عد قوله تعالى: ﴿ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ ﴾ للحمصى فيكون معدودا لغيره. وأمرت فى البيت الثانى بعد قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَوَّلِينَ وَٱلۡأٓخِرِينَ ﴾ للمكى والكوفى والمدنى الأول والبصرى. فيترك فى عد المدنى الثانى والشامى، ثم أخبرت فى البيت الثالث بأن قوله تعالى ﴿ لَمَجۡمُوعُونَ ﴾ قد عده المدنى الثانى والشامى. فيتركه الباقون، وعلى هذا من يعد والآخرين، لا يعد لمجموعون. ومن لا يعد والآخرين يعد لمجموعون. وأخيراً ذكرت أن الدمشقى ينفرد بعد قوله تعالى ﴿ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ ﴾.

وأماكن الخلاف خمسة عشر: ﴿ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴾، ﴿ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ﴾، ﴿ مَّوۡضُونَةٖ ﴾، ﴿ وَأَبَارِيقَ ﴾، ﴿ عِينٞ ﴾،

﴿تَأۡثِيمًا﴾، ﴿ٱلۡيَمِينِ﴾، ﴿إِنشَآءً﴾، ﴿ٱلشِّمَالِ﴾، ﴿وَحَمِيمٍ﴾، ﴿يَقُولُونَ﴾، ﴿ٱلۡأَوَّلُونَ﴾، ﴿وَٱلۡأٓخِرِينَ﴾، ﴿لَمَجۡمُوعُونَ﴾، ﴿وَرَيۡحَانٞ﴾ **والله أعلم.**

سورة الحديد والمجادلة

قلت:

قِبَلِـهِ العَـذابُ عَـنْ كُوفِيِّهِـمْ   وَعَـدَدُ الإنْجِيلَ عَـنْ بَصْرِيِّهِـمْ

وفَـى الأذَلِّيـن المَـدِينِـى الثَّانِـى   وَأيْضـاً المَـكِّـىُّ يُهْـمِـلانِ

وأقول: المعنى أن قوله تعالى: ﴿مِن قِبَلِهِ ٱلۡعَذَابُ﴾ ثابت عده عن الكوفيين دون غيرهم، وأن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ﴾ ثابت عده عن البصرى دون سواه، وهذان الموضعان فى سورة الحديد، وفى سورة المجادلة موضع واحد مختلف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡأَذَلِّينَ﴾ وقد بينت فى البيت الثانى أن المدنى الثانى والمكى يهملان عده فغيرهما يعده والله أعلم.

سورة الطلاق والتحريم والملك

قلت:

وَلِلدِّمَشقِى عَـدَدُ الآخِـرِ جَـا   وَالثَّـانِ مَـعْ مَـكٍّ وكُـوفٍ مَخْرجَـا

الألْبـابِ فـاعْـدُدْ لِلمَدِينـى الأوَّلِ   قَـدِيـرٌ الأنْهَـارُ لِلحِمْصِـى انْقُـلِ

وأقول: نبهت فى البيت الأول على أن عد قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ ورد وثبت للدمشقى. فيكون ساقطا فى عد غيره، وعلى أن المدنى الثانى والمكى والكوفى يعدون قوله تعالى: ﴿يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ فغيرهم لا يعده، وهم المدنى الأول. والبصرى والشامى، ثم أمرت فى الشطر الأول من

البيت الثانى بعد قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ للمدنى الأول فيكون متروكا فى عد الباقين، ثم أمرت فى الشطر الثانى بنقل عد قوله تعالى فى سورة الطلاق: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وقوله تعالى فى سورة التحريم: ﴿وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ للحمصى فيكون هذان الموضعان متروكين فى عد غيره.

قلت:

ثَانِـى نَذِيـرٌ لِلْحِجَـازِيِّيـنَ قَـدْ	عُـدَّ سِـوَى يَزِيدِهِـمْ فَمَا اعْتَمَدْ

وأقول: أفاد هذا البيت أن لفظ نذير الثانى وهو قوله تعالى ﴿قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ قد عد للحجازيين _ المدنيين والمكى _ إلا يزيد بن القعقاع وهو أبو جعفر فلم يعتمد عده. فيكون هذا الموضع متروكا لأبى جعفر والبصرى والكوفى والشامى وهذا من جملة المواضع التى اختلف فيها شيبة وأبو جعفر، فشيبة مع العادين، وأبو جعفر مع التاركين وتقييده بالثانى لإخراج الأول وهو ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ والثالث وهو ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ فإنهما معدودان بالإجماع وأماكن الخلاف فى سورة الطلاق أربعة: الآخر، مخرجا، الألباب، قدير وفى سورة التحريم موضع واحد وهو الأنهار، وفى الملك كذلك ﴿قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ والله أعلم.

سورة الحاقة والمعارج

قلت:

الحَاقَّـةُ الأُولَـى رَوَى الكُـوفِـيُّ	ثُـمَّ حُسُومـًا عَـدَّهُ الحِمْصِـيُّ
شِمَـالِـهِ عَـدَّ حِجَـازِيِّهِـمُ	وَسَنَـةٍ غَيْـرُ دِمَشْقِيِّهِـمُ

وأقول: معنى البيت الأول أن كلمة ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الأولى روى الكوفى عدها وتركها الباقون والتقييد بالأولى للاحتراز عن الثانية والثالثة وهما ﴿مَا

﴿ ٱلْحَاقَّةُ ﴾ معا فإنهما معدودتان إجماعا، وقوله تعالى: ﴿ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ عده الحمصى وتركه غيره. ومعنى البيت الثانى أن قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ ﴾ عده الحجازيون. وتركه العراقيون والشامى وقوله تعالى: ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ عده غير الدمشقى من الأئمة. ومواطن الخلف فى سورة الحاقة ثلاثة، ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ﴾، ﴿ حُسُومًا ﴾، ﴿ بِشِمَالِهِۦ ﴾، وفى المعارج موضع واحد، وهو ﴿ سَنَةٍ ﴾، والله تعالى أعلم.

سورة نوح والجن

قلت:

وَنُوراً الحِمصْى سُواعاً أهْمِلا ... لـهُ ولِلْكُوفِى كمَا قَدْ نُقِلا

نَسْراً لِثانِ حِمْصٍ الكُوفِىِّ ... كَثِيرا الأوّلُ مَعْ مَكِّىِّ

وأقول: ذكرت فى البيت الأول أن قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ يعده الحمصى ويتركه غيره؛ وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا ﴾ أهمل عده للحمصى وللكوفى. واعتمد عده لغيرهما، وذكرت فى البيت الثانى أن قوله تعالى: ﴿ وَنَسْرًا ﴾ معدود للمدنى الثانى والحمصى والكوفى، فيكون متروكا للمدنى الأول والمكى والبصرى والدمشقى وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾ يعده المدنى الأول والمكى ولا يعده الباقون.

قلت:

وَناراً اعْدُدْهُ عن البَصْرِىِّ ... ولِلحِجَازِيينَ وَالشَّامِىِّ

وَأحَدٌ ذُو الرَّفْعِ عُدَّهُ لَدَى ... مَكِّيِهِمْ واتْرُكْ لَهُ مُلْتَحَدا

وأقول. أمرت فى البيت الأول بعد قوله تعالى ﴿ فَأُدْخِلُوا نَارًا ﴾ للبصرى

والحجازيين والشامى. فيكون متروكا للكوفى وحده وأمرت فى البيت الثانى بعد لفظ (أحد) المرفوع للمكى فلا يعد لغيره وهو قوله تعالى ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ وتقييده بالرفع للاحتراز عن لفظ أحد المنصوب فى هذه السورة فإنه رأس آية إجماعا حيث وقع مثل ﴿وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ وأمرت فيه أيضا بترك عد قوله تعالى ﴿وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ للمكى فيكون معدودا لغيره. والخلاصة أن لفظ أحد السابق يعده المكى ويتركه الباقون. ولفظ ملتحدا يتركه المكى ويعده الباقون. وأماكن الخلاف فى سورة نوح خمسة: ﴿نُورًا﴾، ﴿سُوَاعًا﴾، ﴿وَنَسْرًا﴾، ﴿كَثِيرًا﴾، ﴿نَارًا﴾:

وفى سورة الجن موضعان: ﴿أَحَدٌ﴾، ﴿مُلْتَحَدًا﴾، والله أعلم.

سورة المزمل والمدثر

قلت:

وَقَبْلَ قُمْ كُوفٍ دِمَشْقٍ أَوَّلُ ثُمَّ جَحِيمًا غَيْرُ حِمْصٍ يَنْقُلُ

وأقول: بينت أن اللفظ الواقع قبل لفظ قم وهو ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ﴾ يعده الكوفى والدمشقى والمدنى الأول، فيتركه المدنى الثانى والمكى والبصرى والحمصى وإنما عبرت عن لفظ المزمل بكونه واقعا قبل لفظ قم ولم أذكره صراحة لأنه يتأتى مجيئه فى الرجز من الشعر. ثم ذكرت أن لفظ جحيما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ ينقل عده غير الحمصى من العلماء ويترك عده الحمصى.

قلت:

رَسُولاً المَكِّى وَخُلْفُ الثَّانِى لَهُ وَشِيبًا كُلُّهُمْ لا الثَّانِى

كَيَتَساءَلُونَ وَالمَكِّىُ رَدَّ المُجْرِمِينَ مَعْ دِمَشْقٍ فِى العَدَد

وأقول: أفاد البيت الأول أن رسـولاً فى الموضع الأول وهو ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا﴾ معدود للمكى ومـتروك لغيره. ولم أقيده بالموضع الأول لأنه يفهم من قولى (وخلف الثانى له) أى أن الخلف فى الموضع الثانى للفظ رسولا وقع للمكى. فـروى عنه تركـه وروى عنه عده وهو الصحيـح والموضع الثانى هـو قوله تعـالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا﴾ فذكر الخلاف فـى الموضع الثانى يدل على أن رسـولا فى النظـم المراد به الموضع الأول. وقولى (وشـيبا إلخ) معناه أن قوله تعالى: ﴿يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ يعده كل علماء العدد إلا المدنى الثانى فيتركه. وقولى (كيتسـاءلون) معناه أن الحكم فى شـيبا مثل الحكم فى لفظ (يتسـاءلون) فى سـورة المدثر وقد عرفـت أن جميع علماء العدد يعـدون ﴿شِيبًا﴾ ما عدا المدنـى الثانى فكذلك يقال فـى ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ يعده الجميـع إلا المدنـى الثانى. وقـولى (والمكى رد الخ) أفاد أن المكى والدمشـقى ردا عـد قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ فيكون معدودا للمدنيين الأول والثانى والبصرى والحمصى والكوفى فيتحصل من هذا أن المدنى الأخير يترك عد ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ ويعد ﴿ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ والمكى والدمشـقى يعـدان الأول دون الثانـى. والباقـون يعدون الموضعين معـا وهـم المدنـى الأول والبصـرى والحمـصى والكوفى.

ومواضـع الخـلاف فى سـورة المزمـل خمسـة: ﴿ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾، ﴿وَجَحِيمٗا﴾، ﴿إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا﴾، ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا﴾، ﴿شِيبًا﴾. وفـى سـورة المدثر موضعان: ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾، ﴿عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾، والله تعالى أعلم.

سورة القيامة والنبأ

قلت:

لِلْكُوفِ تَعْجَـلَ بِـهِ مَـعْ حِمْصِهِـم قَرِيبـًا البَصْـرِى وَخُلْـفُ مَكِّهِـمْ

وأقـول: المعنـى أن قوله تعالى فى سـورة القيامـة: ﴿لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ﴾ معدود للكوفـى والحمصـى ومـتروك للباقين وقولـه تعالى فى سـورة النبأ: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا﴾ عده البصرى والمكى بخلف عنه[1] وتركه الباقون، والله أعلم.

سورة النازعات وعبس

أَنْعَامِكُـم مَعـاً لشَـام بَصْـرى دَعْ وَالْحِجَازِى مَنْ طَغَـى لاَ يَجِـرِىْ

طَعامِـهِ الكُـلُّ سِـوى يَزِيدِهِـم وَالصَّاخّـةُ اعْـدُدْ لِسِوى دِمشْقِهِم

وأقول: تضمـن البيت الأول الأمر بعدم عد قوله تعالى: ﴿وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾ فى سـورتى النازعات وعبس وهذا معنى قولى: معا، للشامى والبصرى فيكون الموضعـان معدودين لغيرهما، كما تضمن أن الحجـازى لا يجرى قوله تعالى فى سورة النازعات ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ ضمن الآيات المعدودة. فغير الحجازى وهم العراقى ـ البصرى والكوفى ـ والشامى ينظمونه فى سلك الآيات المعدودة وقيـدت طغى بقرنهـا بمن للاحتراز عـن غير المقرون بهـا وهو ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ فإنـه معـدود بالاتفاق. وتضمـن البيت الثانـى الإخبار بأن قولـه تعـالى: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ يعده سـائر أئمة العدد مـا عدا يزيد ابـن القعقاع وهو أبـو جعفر فيتركه وهذا الموضع مـن جملة المواضع التى اختلف فيها أبو جعفر وشيبة، كما تضمن الأمر بعد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ

(1) لم يتعرض الدانى فى البيان لخلف المكى بل ذكر أن البصرى ينفرد بعد هذا الموضع.

﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ لجميع أهل العدد غير الدمشقى فلا يعده والخلاف فى النازعات فـى موضعين ﴿ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ﴾، ﴿ مَن طَغَىٰ ﴾، وفى سـورة عبس فى ثلاثة: ﴿ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴾، ﴿ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ﴾، ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾، والله أعلم.

سورة التكوير والانشقاق والطارق

قلت:

وتَـذْهَبـُون عَـنْ سِـوى يَزيدهِـمِ   وكَـــادِحٌ كدْحـاً لــدى حمصهـمِ

وَفَـمُـلاقِيْــهِ لـــه لـــمْ يَسْــرِ   ودعْ يـمينِـــهِ لشــامٍ بصــرىْ

كَــــذاكَ ظَهْــــرِهِ وعنــــدَ أوَّلِ   كيـــداً يَعُــدُّ الكــلُّ غَيــرَ الأوَّلِ

وأقــول: أعنــى أن قولــه تعالى فــى ســورة التكويــر: ﴿ فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ ﴾ يعد غـير يزيد من الأئمـة وهذا أيضا من جملة مواضع الخلف بين أبى جعفر وشـيبة، وقوله تعالى فى سـورة الانشـقاق: ﴿ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ وقوله: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا ﴾ هـذان الموضعان معدودان عند الحمصى متروكان عند غيره وقوله تعالى: ﴿ فَمُلَٰقِيهِ ﴾ لم يسر فى عد الحمصى وسرى فى عد غيره. فيتخلص أن الحمصى يعد كادح وكدحا ويترك فملاقيه. والباقون على عكسه فيتركون عـد كادح وكدحا ويعـدون فملاقيه ومعنـى قولى: ودع يمينــه الخ، الأمر بعــدم عد قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾ للشـامى والبصرى وهذا الحكـم ثابت فــى ﴿ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ ﴾ فالموضعان لا يعدهما الشـامى والبصرى ويعدهما الحجازيون والكوفيون، وقولى (وعند أول الخ) معناه أن كل أئمة العدد ما عدا المدنى الأول يعدون لفظ كيدا عند الموضع الأول منه وهـو ﴿ إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ﴾ فالمدنى الأول ينفـرد بعدم عد هذا الموضع وتقييده بالموضع الأول للاحتراز عن الموضع الثانى وهو ﴿ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا ﴾ فإنه متفق على

عده. (تنبيه) فى سورة التكوير موضع واحد مختلف فيه وهو ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ وفى سورة الانشقاق خمسة: كادح، كدحا، فملاقيه، بيمينه، ظهره، وفى الطارق واحد وهو ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا﴾.

سورة الفجر

قلت:

أكْرَمَنى للْحِمْص دَعْ ونَعَّمَهْ ... حِمْصٍ معَ الحِجَازِ عَدًّا يمَّمَهْ

حِجَازِ رِزْقَهُ ويتلُوهُ فى ... جَهنَّمَ الشامى عبادى الْكُوفى

وأقول: أمرت فى البيت الأول بعدم عد قوله تعالى ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ للحمصى فيكون معدودا للباقين. ثم أخبرت بأن قوله تعالى ﴿وَنَعَّمَهُۥ﴾ قصده الحمصى فى العد مع الحجازى وبأن الحجازى عد رزقه. فيتحصل من هذا أن الحجازى يعد الموضعين معا ﴿وَنَعَّمَهُۥ﴾ و﴿رِزۡقَهُۥ﴾ وأن الحمصى يوافق الحجازى فى عد الأول فقط دون الثانى والباقى يتركون عد الموضعين معا ثم ذكرت أن الشامى يتبع الحجازى فى عد قوله تعالى ﴿وَجِاْيٓءَ يَوۡمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ﴾ فغير الحجازى والشامى يتركه. وهو البصرى والكوفى، وأخيرا ذكرت أن قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾ معدود للكوفى ومتروك لغيره فمواضع الخلف فى هذه السورة خمسة: ﴿أَكۡرَمَنِ﴾، ﴿وَنَعَّمَهُۥ﴾، ﴿رِزۡقَهُۥ﴾، ﴿بِجَهَنَّمَ﴾، ﴿فِي عِبَٰدِي﴾، والله أعلم.

سورة الشمس والعلق والقدر

قلت:

فَعَقَرُوها الخُلفُ للمكى ... وأوَّلِ واعْدُدْهُ للحمصىِّ

سِــوَاهُ سَوَّاهــا الـذى ينهى لَــدَى　　　غَيــــرِ الـدمَـشْقـى رواهُ عَــدَدَاً
لَـمْ يَـنْتَـــهِ اعْــدُدْهُ لَـدَى حِجازِهِم　　　وثـالِــثُ القَــدْرِ لَـِكَّ شـامِهِــــم

وأقــول: بينــت فى البيــت الأول أن قوله تعــالى ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ ثبت فيه الخلـف للمكى والمدنــى الأول فروى عنهما عــده وروى عنهما تركه، وعده الحمصــى بلا خــلاف، والباقــون لا يعدونه، وبينــت فى البيــت الثانى أن غــير الحمصى. يعــد قولــه ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ فالحمصــى لا يعــده، فالضمير فى ســواه يعود علــى الحمصى.وأن قوله تعــالى ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ روى عده غير الدمشــقى. فهو لا يعده. ثم أمرت فى البيــت الثالث بعد قوله تعالى ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾للحجازيــين وتركه لغيرهم أى للشــامى والعراقى ـ البصرى والكوفى ـ وأخيراً ذكرت أن لفظ القدر الثالث فى قوله تعالى: ﴿لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ معدود للمكى والشــامى ومتروك للباقين.وتقييــده بالثالث لإخراج الأول والثانى المتفق على عدهما وهما ﴿فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾و﴿مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾(تتمة) فى ســورة الشــمس موضعان مختلــف فيهما وهمــا: ﴿فَعَقَرُوهَا﴾، ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾، وفى ســورة العلق كذلك. الذى ينهى، لم ينته، وفى ســورة القــدر موضع واحد وهو ﴿لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ والله أعلم.

سورة البينة والزلزلة

قلت:

والدِّيــنَ عـنْ بصرٍ وشـامٍ قـدْ وَقَـعْ　　　للْكُـــوفِ أشْـتَـاتــا مــعَ الأوَّلِ دَعْ

وأقــول: فى ســورة البينة موضــع واحد مختلــف فيه وهــو قوله تعالى ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ وقد بينت أنه وقع عده عن البصرى والشامى فيكون غير معدود للحجازيين والكوفيين، وفى سورة الزلزلة موضع واحد كذلك. وهو قوله تعــالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ وقد أمــرت بعدم عده للكوفى والمدنى الأول فيكون معدودا لغيرهما. والله أعلم.

سورة القارعة

قلت:

وعَـدَّ كـوفٍ عنـدَ أوْلَـى القارعَـةْ كِـلاَ مَوازِينُـهْ حِجـازٍ تَبِعَـهْ

وأقول: أعنى أن الكوفى عد كلمة القارعة الأولى وتركها غيره، والتقييد بالأولى لإخراج الثانية والثالثة وهما: ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ معا فإنهما معدودتان بالإجماع، وأن لفظ ﴿مَوَٰزِينُهُۥ﴾ فى كلا موضعيه وهما: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ و﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ قد تبع الحجازى الكوفى فى عده، فيكون الموضعان متروكين للبصرى والشامى والله أعلم.

من سورة العصر إلى آخر القرآن الكريم

قلت:

والعَصْـرِ دَعْ عَكْـسُ الحَـقِّ جُوعٍ نَفَـى العـراقِ والدمَشْقِـى

وَهُـم يُـرَاءونَ عـراقٍ حمصِهِم يَلِـدْ مـعَ الوَسْواسِ مـكٌ شامِهِـم

وأقول: أمرت فى البيت الأول بترك عد قوله تعالى ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ للمدنى الثانى. فيكون معدودا للباقين ثم ذكرت أن الحكم فى والعصر عكس الحكم فى قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ﴾ فيكون معدودا للمدنى الثانى ومتروكا للباقين فمن يعد والعصر لا يعد بالحق وهم الكل إلا المدنى الثانى. ومن لا يعد والعصر يعد بالحق وهو المدنى الثانى ثم بينت أن قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾ نفى عده العراقى _ البصرى والكوفى _ والدمشقى فيكون معدودا للمدنيين والمكى والحمصى ثم ذكرت أن قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴾ معدود للعراقى والحمصى ومتروك للحجازيين والدمشقى. وأخيرا نبهت على أن قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وقوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ﴾ كلاهما

معدود للمكى والشامى متروك للباقين.

(تتميم) فى سورة العصر موضعان مختلف فيهما وهما: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ و﴿بِٱلْحَقِّ﴾ وفى سورة قريش موضع واحد وهو: ﴿مِّن جُوعٍ﴾ وفى سورة الماعون واحد وهو: ﴿يُرَآءُونَ﴾ وفى سورة الإخلاص واحد وهو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وفى سورة الناس واحد وهو: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾.

قلت:

وفَـىِ الخْتَـامِ الحَمْـدُ مـعْ صَلاَتـى　　　لِلمُصْطَفـى وآلِـهِ الْـهُـدَاةِ

وأقول: ختمت نظمى _ كما بدأته _ بالثناء على الله تبارك وتعالى، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله الهداة الراشدين، وهذا آخر ما يسره الله تعالى من شرح هذا النظم وبيانه، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يكسوه ثوب القبول. وينفع به أهل القرآن فى جميع الأعصار والأمصار، وأن يجعله ذخراً لى بعد موتى. وسببا فى نجاتى من أهوال يوم الدين، وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العى العظيم. وكان الفراغ من تأليفه ١٣٧٠هـ و٢٢من شهر ديسمبر ألف وتسعمائة وخمسين ١٩٥٠م والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

قام بمراجعته
فضيلة الشيخ / حسين عبد الحميد على شناتير
موجه عام القراءات بقطاع المعاهد الأزهرية